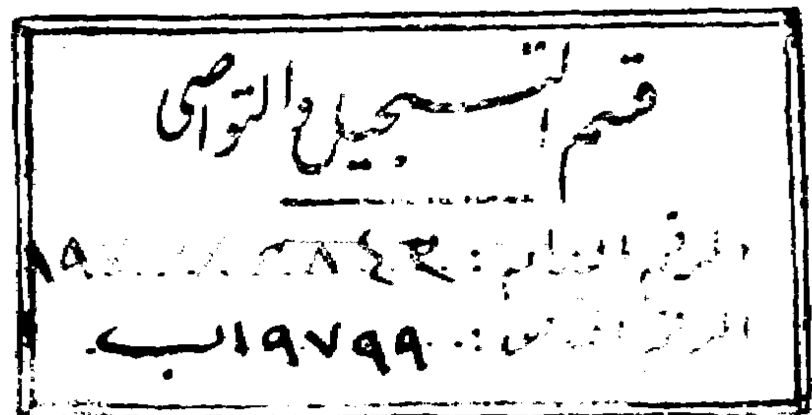
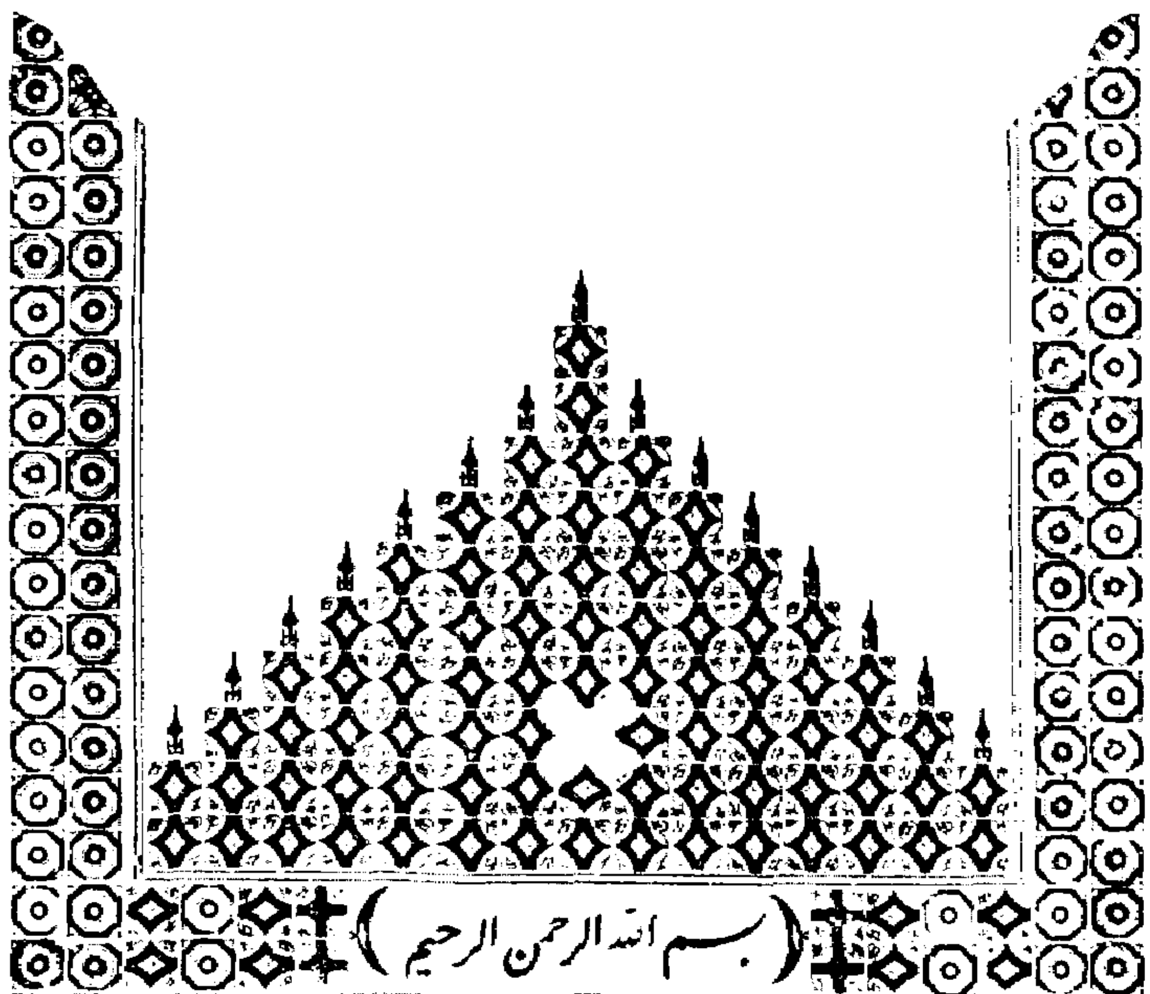
نهاية القصد والتوسل
لفهم قولة الدور والتسلسل

من حاشية خاتمة المحققين
العلامة سيدى محمد
الامير

تأليف علامة زمانه ونابغة عصره وآنه سيد الادباء وبهجة الظرفاء
الشيخ/أحمد عبد الرحيم عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين



(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٣
هجرية



الحمد للاله الواجب والشكر له بقلب منه واجب أحمده لا الى نهاية
وأشكره طبق ما فى الآية وأشهد أن لا اله الا الله شهادة مستغرق ليس
عنه بالاله وأشهد أن هدانا أحمد رسوله الفاتح الخاتم تعالى كوكبه فى حسنه
عن كونه أختم من به عقد الممكنات انتظم وفوقه ليس الا الله فى العظم
صلى الله عليه كما يليق وسلم صلاة وسلاما هما للمعرفة سلم وعلى سائر
النبيين والمرسلين وآل كل والصحابة أجمعين ما بدعى عليه السوء دار وسعى
بشر بقوله فلنعم دار أو ما تسلسلت نعمه وتوالى جوده وكرمه (أما بعد)
فيقول من طول عمره على التقصير ثاوى أحمد بن عبد الرحيم بن مسعود بن
أبى السعود الطهطاوى قد غفلت عنا من الدهر برهة جلا فيها السرور
بعد الحجاب وجهه فرأيت أجل ما يتقط به وخير سمير مطالعة حواشى خاتمة

المحققين

المحققين سيدى محمد الامير على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة أبيه
فى علم الكلام فهى حواش شدت اليها الرحال وتنافست فيها فحول
الرجال سيما فى قولة التسلسل والدور فقد وقع فيها الاضطراب والمور
فبعد الاطلاع استخرت الله فى شرح هذه القولة وان كنت لاأحاذى
الامير ولكن لكل زمن رجال ودولة فلعلى أبلغ مبلغ الرجال وأشرب من
مشربهم الصافى الزلال فشرحتها شرحا يركن اليه الود ويكمد من
محاسنه الضد

شرح لاهل النهى بالحسن مبتسم * فاقصر مقالك عنه أيها اللاهى
فانه بلسان الحال معتذر * من هفوة صدعن ذا اللاه بالله

مزجته بها اليسهل الوصول مدخلا فيه عبارات الاصول * وسميته
نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل ألبسه الله حلة
القبول ونفع به فهو خير مأمول * واعلم انه لما كان واجب الوجود انما
يثبت بابطال الدور والتسلسل عند المحققين حتى ذكر فى شرح المقاصد أن
بعضهم توهم صحة الاستدلال بحيث لا يفتقر الى ابطال الدور والتسلسل
وذكر أنهم استدلوا بوجوه منها أنه لو لم يكن فى الموجودات واجب لكانت
بأسرها ممكنة فيلزم وجود الممكنات بذواتها وهو محال ونظر فيه بأن وجود
الممكن من ذاته انما يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن آخر لا الى نهاية
وهو معنى التسلسل كتب المحقق سقى الله تعالى ثراه من صيب الرحمة ما تمناه
بعد أن انسحب على جمله المستقبلة ذيل بسملته والحمدلة على قول الشرح
وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا الا جائزا والا لزم
الدور والتسلسل عند قول المصنف فواجب له الوجود (قوله والا) يكن
وجوده ليس الا واجبا الخ كان جائزا اذ لا واسطة بينهما فى كل موجود فاذا

ارتفع أحدهما ثبت الآخر بلا ريبة ولو كان جائزا (لزم) أحد أمرين اما (الدور) أو التسلسل الباطلان اتفاقا في طريق الاستدلال على ان فاعل العالم واجب الوجود لا في طريق اثبات قدم العالم وحدوثه ففيه خلاف في التسلسل مشهور وستأتي الاشارة اليه ان شاء الله قال اليوسي الا ان طريق استدلال الفلاسفة على ثبوت واجب أن قالوا العالم ممكن بذاته فلا بد له من موجب فان كان واجبا فهو المراد وان كان ممكنا فلا بد له من علة يترجح بها وجوده عن عدمه فاما ان يلزم الدور والتسلسل واما ان ينتهي الى واجب وهو المطلوب وطريق المتكلمين أن قالوا تبين حدوث العالم وكل حادث فله محدث فاما ان ينتهي الى قديم لا يفتقر الى غيره واما ان يلزم الدور او التسلسل (أي لانه لو كان) وجوده (جائزا لاحتاج لمرجح) يرجح طرفه عن طرف العدم سواء قيل بتساويهما في الممكن وهو الراجح أو بأن العدم أولى به من الوجود لسبقه عليه ثم الحاجة على الثاني أشد منها على الاول وان استويا في أصل الاحتياج الى مرجح (دفعا) ما لا مندوحة عنه على التواين عند عدم المرجح من (التحكم أي تكلف) أي ارتكاب التعسف في اثبات (حكم) من الاحكام لامر كاثبات الوجود الجائز هنا للاله (من غير مقتض) يقتضيه وداع يستدعيه فحصله أنه حكم بشطر واحد وعدول عن الآخر بلا شاهد ولا جرم ان هذا المرجح أيضا لا بد لوجوده من مرجح يرجحه عن العدم دفعا للتحكم (ثم مرجحه مثله) يحتاج لمرجح (لانعقاد المماثلة) بين الجميع في جواز الوجود المقتضى للمرجح دفعا للتحكم (فان استمر) أي دام أمر ما الحق من المرجحات على الاحتياج دواما (هكذا) أي مثل ما سبق منها (ف) هذا (تسلسل) حيث تسلسل أمر المرجحات أي اتصل بعضه ببعض الى ما لا نهاية في المختار وشئ مسلسل متصل بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد اه (والا) يستمر هكذا

بل عاد الى الاول مباشرة أو بواسطة (ف) هو (دور) سبق (حيث دار الامر ورجع لمبدئه) أي المرجح الاول والحيثيتان لبيان مناسبة اللغة الاصطلاح وقد ظهر بما تقرر عدم اندراج الدور في التسلسل وللامام اللقاني كلام يأتي (ان قلت) سؤال يؤخذ مما سبق مقدر على لسان سائل يريد ابطال الملازمة بين جواز وجود الاله والدور أو التسلسل محصله لا نسلم تلك الملازمة بل يكون مثلا المؤثر الاول في الموجودات هو الجائز المحتاج للمرجح و (يكون المؤثر الثاني) في الاول واجب الوجود (أو) يكون (من بعده) أي الثاني من المؤثرات فمن قبله (واجب الوجود) وجوده من ذاته (ف) حينئذ يتم كون المؤثر الاول مثلا جائز الوجود والثاني أو من بعده واجبه (لا يحتاج) لمرجح أصلا لعدم التماثل (ولا دور) هنا (ولا تسلسل قلنا) في دفع هذا السؤال اذا ثبت أن الثاني أو من بعده واجب الوجود (ف) اذن (هو الاله و) أما (غيره) فليس القابل هو (حينئذ) فرد (من) جملة افراد (العالم لا تأثير له) في شيء من الاشياء (لقيام الادلة الموضحة) عباراتها (في محلها) أي محالها المذكورة مبسوطة فيها وهي مباحث الالهيات (على ان الاله تام القدرة) لا يشغله مقدور عن مقدور (عامها) لا يعجزه أمر من الامور قال السعد على العقائد النسفية لان العجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع أن النصوص القطعية ناطقة بشمول القدرة فهو على كل شيء قدير لا كما تزعم الفلاسفة من انه لا يقدر على أكثر من واحد والنظام أنه لا يقدر على خلق الجهل والقبح والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد وعامة المعتزلة انه لا يقدر على نفس مقدور العبد (غني عن الاستعانة بغيره ولا تأثير لاحد معه في فعل من الافعال) لانه لو أثر غير واجب الوجود لكان محتاجا لمن يعينه في تأثيره فينتفي كونه تام القدرة عامها وقد ثبت تمام قدرته وعمومها (وفي

شرح المصنف) أي مصنف جوهرة التوحيد للقطب الشهير الفريد الشيخ
ابراهيم اللقاني عمنا الله ببركاته تعريفا للدور والتسلسل (ما) أي كلام (نصه)
الذي لا يحتمل التأويل (حقيقة الدور) اصطلاحا (توقف الشيء على ما) أي
شيء آخر قد (توقف) هذا الشيء الآخر (عليه) أي ذلك الشيء يوضح هذا
ما في المواقف وشرحه في مقصد امتناع الدور عن الامام كل واحد منهما على
تقدير الدور مفتقر الى الآخر المفتقر اليه أي الى ذلك الواحد فيلزم حينئذ
افتقاره أي افتقار كل واحد الى نفسه وهو محال اذ الافتقار نسبة لا تتصور
الا بين شيئين فكيف يتصور بين الشيء ونفسه اه ثم ذلك التوقف (اما بمرتبة)
ان كان المتوقف والمتوقف عليه اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المصرح)
لظهور استحالته أو التوقف فيه بمجرد النظر (أو بمراتب) ان كانت المتوقفات
فوق اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المضمر) لخفائه بالنسبة للمصرح
ان قلت هذا لا يشمل التوقف بمرتبتين أي واسطتين زيد أوجد عمرا وعمرو
أوجد بكرا وبكرا أوجد زيدا فالواجب زيادته والعنونة عنه بعنوان خاص
كالآخرين قلنا المراد بمراتب في الشق الثاني ما يعم مرتبتين اصطلاحا كما
يعلم من قولهم وأشرنا اليه أو بمراتب ان كانت فوق اثنين فهو شامل له معنون
عنه بعنوانه (وحقيقة التسلسل) اصطلاحا على ما في المواقف وشرحه أن
يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة وتستند تلك العلة المؤثرة الى علة
أخرى مؤثرة فيها وهلم جرا الى غير النهاية وقال المصنف (ترتب أمور غير
متناهية) أي غير منقطعة الترتب سواء رجعت الى الاول أم لا (ف) حينئذ بين
الدور والتسلسل عموم وخصوص مطلق اذ (كل دور تسلسل في المعنى) ولا
عكس (ولهذا) أي لكون كل دور تسلسلا في المعنى (ربما يقتصر) في بعض
المؤلفات مثلا (على بيان بطلان التسلسل فقط) ولا يتعرض فيها البيان

بطلان الدور المحتاج اليه أيضا (فيظن من لا خبرة) أى علم (له) بحقيقتهما وأن التسلسل يشمل الدور (تقصير) الشخص (المقتصر) على بيان بطلان التسلسل مع أنه مندرج فيه *(تنبيه)* قرر عن المحشى أن التقصير العدول عن الشئ مع احسانه بخلاف القصور فهو العدول عنه لعدم احسانه (اه) مالمصنف (وأخذ هذا) أى فهم المصنف ادراج الدور فى التسلسل (من كلام السعد) التفتازانى (فى شرح المقاصد حيث قال مانصه المبحث السادس يريد) أى أريد بما فى مقاصدى (بيان استحالة الدور والتسلسل وعبر عنهما بعبارة جامعة) أى شاملة (لهما وهو) يستحيل (ان يتوالى) فى اليوسى بدل وهو وهى أى العبارة فالتذكير هنا ليس لرجوع الضمير لبيان لان البيان وقع ثم بعد وما هنا تعريف بل باعتبار الخبر ونقل هذه العبارة أيضا بلفظ يتوافى لا يتوالى وأظنه هو ما فى المقاصد حيث قال عبر فى شرح المقاصد عن الدور والتسلسل بعبارة شاملة لهما وهى ان يتوافى أى يتتام (عروض) أى قيام الوصف بـ(العلية) أى كون الشئ محتاجا اليه فى وجود آخر (و) بـ(المعلولية) أى كونه محتاجا قال فى المواقف وشرحه وتصور احتياج الشئ الى غيره ضرورى حاصل بلا اكتساب فان كل أحد يعلم احتياجه الى أمور واستغناءه عن أمور والتصور السابق على التصديق الضرورى أولى بأن يكون ضروريا فالمحتاج اليه فى وجود شئ يسمى علة وذلك الشئ المحتاج يسمى معلولا اه وذلك كعروض المؤثرية والاثرية (لا الى نهاية) أى انقطاع لذلك العروض سواء رجعت المعروضات الى الاول وهو الدور أم لا وهو التسلسل فلا تنافى بين كلامه هنا وآخرا وقد أشار الى ماقلناه مصورا ذلك بقوله (بأن يكون كل ما) أى فرد (هو معروض للعلية معروضا للمعلولية) باعتبارين أى كل ما قام به احداهما واتصف بها قام به الاخرى واتصف بها (ولا ينتهى الى ما)

أى فرد من العلة محض (تعرض له العلية دون المعلولية) وان ابتدئ بمعلول محض من جهتنا يوصف بالمعلولية لا بالعلية كما سيتضح ان شاء الله تعالى (فان كانت المعروضات) لكل من العلية والمعلولية (متناهية) أى راجعة لمبدئها (ف) هذا (هو الدور) ويكون (بمرتبة ان كانا) أى معروضا كل من العلية والمعلولية فردين (اثنين و) يكون (بمراتب ان كان) ت المعروضات افرادا (فوق الاثنين والا) تكن المعروضات المذكورة متناهية (ف) هذا (هو التسلسل اه) كلامه (ف) علم منه أنه (اكتفى المصنف) رحمه الله (فى عدم النهاية المأخوذة) له بقوله غير متناهية (فى) تعريف (التسلسل بما فى صدر عبارة السعد) فى شرح مقاصده وهو من قوله ان يتوالى الى لا الى نهاية حيث جمعهما فى تعريف جامع لهما وأخذ عدم النهاية فيهما فمن ثم أدرج المصنف (ولو التفت) أى نظر (لعجزها) أى عبارة السعد وجملة فان كانت المعروضات الخ (المشهور) بينهم ويجل قدره عن عدم الاطلاع عليه (لما أمكنه ادراج) حقيقة (الدور فى) حقيقة (التسلسل) لكنه لم يلتفت اليه فأمكنه الادراج (فتأمل) ما بين كلام المصنف وعجز عبارة السعد من التنافى حيث ذاك أدرج وهذا فصل وما بين كلامى السعد أولا وآخرا من شبه التنافى واجعل ما قدمناه لك من الجمع بين عينيك وثبت به فى هذا المقام قدميك (وقوله) أى السعد وبمراتب ان كانت فوق الاثنين هو معنى قول المصنف وهو المضمر وهو ما فيه أكثر من واسطة كالمثال السابق وقوله (بمرتبة ان كانا اثنين) هو معنى قول المصنف و (هو) الدور (المصرح وهو ما) أى الذى (الواسطة فيه واحدة) يوضحه (زيدا أوجد عمرا وعمرو أوجد زيدا ف) زيد من جهة كونه أولا فى المثال متقدم على نفسه من جهة كونه ثانيا فيه اذ هو أولا أوجد عمرا الموجد له ثانيا وكذا متأخر من جهة كونه ثانيا عن نفسه من جهة كونه أولا

اذهو ثانياً أثر لعمرو والذى هو أثر له أولاً فيكون متقدما على نفسه متأخرا عنها ولكن (التقدم والتأخر هنا بمرتبة) واحدة (والمراد بها الواسطة وهو عمرو في المثال) المذكور المتوسط بين زيد أولا ونفسه ثانيا أو لكونه واسطة في تقدم زيد وتأخره عن نفسه (وبعضهم) كالعضد في المواقف (يجعله) أى يقتصر على جعل الدور في مثل ما (هنا بمرتبتين وصدر به) أى بهذا الوجه (العلامة) الشهاب سيدى أحمد (الملوى) أى جعله أول كلامه (فى الحاشية) على هذا الكتاب مقدما له على الوجه الاول للدلالة على أولويته لدقته ورجوعه للمعنى والغاصح جعله فيما تقدم بمرتبة بناء على ان المراد بها الواسطة وجعله هنا بمرتبتين (بناء على ان المراد بالمرتبة) هنا (المكان المعنوى أى الحالة المقتضية للتقدم) والتأخر ولا مشاحة في الاعتبار ويمكن المغايرة بين التوقف في كلام المصنف السابق والتقدم ففي التوقف مرتبة والتقدم اثنتان ووجهه كما يؤخذ من اليوسى أنه اعتبر في التقدم تقدم الشيء على نفسه وذلك أن كلا تقدم على الآخر من حيث انه فاعل مفعول ولزم من ذلك أن يتقدم كل على نفسه من حيث انه فاعل فاعلها ويتأخر عنها من حيث انه مفعول مفعولها ولا شك أن التقدم بمرتبتين وأما التوقف فقد اعتبر فيه توقف الشيء على غيره ولا شك أنه ليس فيه الا مرتبة واحدة ولو اعتبر هنا توقف الشيء على نفسه جاءت فيه مرتبتان أيضا وكذا لو اعتبر في ذلك تقدم الشيء على غيره كان هكذا فلا اشكال (و) بيان كونه بمرتبتين حينئذ أنه (ظاهر ان عمرا فى المثال) المذكور زيد أوجد عمرا الخ قد (تقدم على) نفس (زيد) من جهة كونه ثانيا (بمرتبة) أى حالة (تأثيره فيه) المعنوية (ثم زيد) من جهة كونه أولا قد (تقدم على عمرو بمرتبة) معنوية (أيضا) هى تأثيره فيه (فانه) أى زيدا من جهة كونه أولا (مؤثر فيه) أى عمرو (من قبل) أى قبل تأثير عمرو فيه (فكان) هنا

مرتبتان معنويتان مقتضيتان للتقدم هما تأثير عمرو في زيد من جهة كونه ثانيا وتأثير زيد قبل من جهة كونه أولا في عمرو فإذن (زيد) من جهة كونه (أولا) في المثال يكون حصوله (سابقا) أي متقدما (على) حصول (نفسه) من جهة كونه (ثانيا) فيه (بمرتبتين) معنويتين تأثير عمرو فيه من جهة كونه ثانيا وتأثيره هو من جهة كونه أولا في عمرو ولأنه مقدم على عمرو والمقدم على نفسه هو والمقدم على المقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة وكذا يكون زيد متأخرا من جهة كونه ثانيا عن نفسه من جهة كونه أولا بمرتبتين معنويتين هما أثريته من جهة كونه ثانيا لعمرو وأثرية عمرو له من جهة كونه أولا لأن زيدا من جهة كونه ثانيا أثر لعمرو فيتأخر عنه وعمرا أثر له من جهة كونه أولا فيتأخر عنه أيضا والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة ويزيد هذا المقام المدمج توضيحا ما للمحقق السنوسي في شرح الكبرى وأما إبطال الدور فلما فيه من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها أما لزوم سبقيته على نفسه فلأن صانعه أثر له فيجب أن يتقدم على صانعه لوجوب سبق المؤثر على أثره لكنه هو أيضا أثر لصانعه فيجب أن يتقدم أيضا صانعه عليه لعين ما ذكر فلزم أن يتقدم بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه المقدم على نفسه والمقدم على المقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء ضرورة وكذلك أيضا يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين وهو الذي عنيت بقولي مسبوقا بها وذلك لأنه أثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه أثر له فيتأخر عنه والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وبالجملة فاللازم في الدوران يتقدم حصول الشيء على حصول نفسه بمرتبتين وأن يتأخر حصوله عن حصول نفسه بمرتبتين والتقدم والتأخر على ما ذكرنا مثلا لا زمان اهـ

ويقربه هذا الشكل اللطيف

فاذا نظرت فيه على الوجه المعتاد وجدت زيدا أولا جهة يمينك ونفسه ثانيها جهة يسارك وقد توسط بينهما عمرو ولا شك في تقدم زيد أولا على نفسه ثانيا لتقدمه أولا على عمرو والمقدم عليه ثانيا ولا شك في تأخر زيد ثانيا عن نفسه أولا لتأخره عن عمرو المتأخر عنه أولا وكل بمرتبتين كما علمت (فتأمل) في الكلام يتضح لك المقام (ان قلت) لا نسلم الدور هنا لانه لا دور الا مع اتحاد جهة التوقف وهنا قد (انفكت) أي اختلفت (جهة التوقف) اذ أحدهما متوقف (من حيث كونه أثرا و) الآخر متوقف عليه من حيث كونه (مؤثرا ف) حينئذ (لا دور) حاصل (قلت) في دفع هذا نمنع ما قلت من انفكاك جهة التوقف هنا بكون أحدهما أثرا والآخر مؤثرا بل (هما) أي الاثرية والمؤثرية (ثابتان لكل) من المتوقف والمتوقف عليه (لا يخرجان عن جهة الوجود) أي وجود كل من المتوقف والمتوقف عليه (الخارجي) فلا يوجد أحدهما خارجا الا اذا كان الآخر موجودا فيه فيوجده فيصدق على كل منهما انه أثر ومؤثر لا ان أحدهما أثر فقط والآخر مؤثر فقط حتى تختلف الجهة و (انما مثال اختلاف) جنس (الجهات) لمطلق التوقف (ما) أي الكلام الذي (سبق لك) تحقيقه (في) مبحث (الاستدلال على) وجود (الصانع بالعالم) العلوي والسفلي حيث استدل عليه به (ف) قد اختلفت جهتا التوقف هنا اذ (ان العالم يتوقف على) وجود (الصانع في تحقق الوجود في الخارج) لا في المعرفة والعلم اذ لم يكن موجودا قبل غير معروف حتى يتوقف على المعرفة (والمتوقف على العالم معرفة الصانع والعلم به) لا وجوده اذ هو موجود أزلا وأبدا (ان قلت) دليلكم منقوض بالاضافيات بان يقال كما في شرح المواقف كل منهما مفتقر الى الآخر فيلزم افتقار كل الى نفسه فلو صح ما ذكرتم لامتنع المضافات اه أي لانه (قد حصل الدور فيها) ايضا

على زعمكم صحة ماذكر للمساواة (الابوة مع البنوة ونحوهما) له فيلزمكم ايضا منعهما والازم باطل فكذا الملزوم (قلت أجاب الامام) الرازى (كما فى شرح المواقف) مع المتن (ب) ما حاصله ان هذا الايرد نقضا (لان الاضافيات أمور (اعتباريات) فى الاذهان (لا وجودلها) فى الخارج فلا توصف بالافتقار أصلا فضلا عن أن يفتقر كل الى الآخر (وكلامنا فى الموجودات) الخارجية (لانها هى التى يقال فيها التوقف) لا فى الاعتبارات الذهنيـة (أو) يجاب (بأن غاية مافيهما) أى المتضايفين أن تلازمهما على تقدير كونهما موجودين ليس لافتقار كل منهما الى صاحبه بل علته (اتحاد) أى وحـدة (السبب المقتضى لهما) هو كما رأيته بطرة شرح المواقف استلزام كل منهما الآخر اه فلا نقض بوجه (وقريب منه) أى الجواب الثانى (ما) أى الذى (اشتهر) بين أهل العلم من (ان هذا) الدور الواقع فى نحو الابوة مع البنوة (دور معى) أى مصاحبى اذ لا خلاف بينهـما الا فى اعتبار وحدة السبب فى الجواب الثانى وأما التـلازم فهو يؤول الى توقف المعية (وهو توقف كل) من المتضايفين (على مصاحبة الآخر) معناه كما قال بعض المحققين ان تعقل النسبتان معا من غير أن تتقدم احداهـما على الاخرى ثم ان تعقل النسبتين معا لا يسـتلزم أن يكون ذلك بطريق القصد لهما بل معناه ان تعقـل ذات الاب بوصف كونه أبا يسـتلزم ويستعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابنا واذا تعقلته كذلك انتقلت لتعقل ذات الاب بوصف كونه أبا وهكذا وبهـذا التقرير يندفع ما يقال ان النفس لا تلتفت لشيئين معا فامعـنى تعقل النسبتين معا (وهو) أى الدور المعى (موجود بين كل متلازمين) غير متنازع فى وقوعه لانه لا يلزم فيه ما فى السبقى مما ذكر ويذكر (و) انما (المستحيل الدور السبقى) النسبة ووجه التسمية فيه كالذى قبله ظاهران مما بعدهما واستحالة هذا (لما فيه من التناقض من جهات

مختلفة وهو) مايلزم من (أن الشئ) الواحد (سابق) أى متقدم على حصول نفسه (لاسابق) عليه وذلك بواسطة سبقه لغيره ولاسبقه كما سبق قال اليوسى فان قيل أما التقدم الزمانى فى الدور فبين الاستحالة ولم لانقول انه تقدم ذاتى لازمانى قلنا لافرق بينهما فى الاستحالة على مالايخفى ومن ثم وافق الحكماء على استحالته مع ان تقدم الواجب عندهم ليس زمانيا بل ذاتيا اه أقول والتقدم الذاتى هو الذى اعتبره فى المقاصد حيث قال أما الاول أى استحالة الدور فلاستحالة تقدم الشئ على نفسه بالمعنى الذى يصح قولنا وجد فوجد على ماهو اللازم فى العلية حيث يصح وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم بخلاف العكس ثم قال فان قيل تقدم الشئ على نفسه غير لازم لان المحتاج الى المحتاج الى الشئ لايلزم أن يكون محتاجا الى ذلك الشئ اذ العلة القريبة كافية والالزم التخلف قلنا مالم توجد البعيدة لم توجد القريبة ومالم توجد القريبة لم يوجد المعلول وهو معنى الاحتياج اه وقوله (متأخر) عن نفسه (لامتأخر) عنها لازم لما قبله و يصح ارادة السبق واللاسبق والتأخر واللاتأخر عن الغير فيهما الا عن النفس وان كان لازما و يصح التوزيع والجارى فى عباراتهم هو ما قررنا به الكلام (و) ايضا مايلزم من ان الشئ الواحد (مؤثر لامؤثر وأثر لاأثر) على قياس ماقبله (وانه هو) أى تحققت هويته خارجا (وليس هو) أى لم تتحقق والتناقض (للمغايرة بين المتقدم والمتأخر) أى السابق واللاسابق والمتأخر واللامتأخر كما هو منوال السابق ومثله ما بعده ان قلت المغايرة لاتصلح علة للتناقض فالسواد يغاير البياض ولاتناقض قلنا المراد مغايرة خاصة تقتضى عدم الاجتماع والارتفاع كما يفيده التقييد بين المتقدم والمتأخر (و) بين (الاثر والمؤثر) وكون الشئ هو وليس هو (تلزم هذه المستحيلات) كلها (فى كل واحد مما انعقد فيه الدور) السبقى وان أردت كلاما اجماليا يتعلق

بالدور بعد هذا الكلام المفصل (ف) لنذكرلك كلاما ملتبسا (بالجملة) فنقول (استحالة الدور تعلم بالضرورة) فلا تحتاج لنظر وماذكر ويذكر ليس استدلالا بل هو تنبيه قال العلامة العدوى يذكر فى صورة الدليل لان الضروريات قد ينبه عليها لازالة لما يكون فى بعض الاذهان القاصرة من الخفاء (أو) ان لم تعلم ضرورة فهى (تكاد) ان تعلم كذلك فلا تحتاج لكبير كلفة فى النظر (قالوا) أى العلماء أو خصوص المتكلمين ولما فى هذا الدليل من المناقشات التى قد لا يتم جواب بعضها أتى بما يشعر بالتبرى وهو قالوا ويستدل على بطلانه) أى الدور (أيضا) كما استدل عليه بالتناقض (باحد أدلة بطلان التسلسل) الاحد عشر (الآتية) بعد (وهو) الاول منها فى العد وحاصله على ما يؤخذ من المواقف وشرحها (ان مجموع) ما فى السلسلة المشتملة على الممكنات التى لا تتناهى بحيث لا يدخل فيها غيرها ولا يخرج عنها شئ منها وكذا (ما فى الدور) بالاولى (حادث ضرورة حدوث كل جزء) من اجزائه واحتياج المجموع اليها والمحتاج الى الحادث أولى بان يكون حادثا ولا واسطة فى الموجودات بين القدم والحدوث (ف) حينئذ (لابد للمجموع من مؤثر يؤثر فيه (فاما) ذلك المؤثر (نفسه) أى المجموع فيلزم أن يكون الشئ موجودا قبل نفسه (وهو هذيان أو) ذلك المؤثر (بعضه ف) يلزم ان ذلك البعض أوجد نفسه لان موجد الكل موجد لاجزائه كلها ومن جملتها ذلك الجزء و (الشئ لا يكون علة لنفسه وغيره ف) اذا بطل كون المؤثر نفس المجموع أو بعضه (تعين أنه) أى المؤثر (أمر خارج عنه) أى المجموع لان الممكن محتاج فى وجوده الى ما يوجده (فليكن) الخارج وحده (هو المؤثر فى كل جزء) من الاجزاء (وانتقض الفرض) لانا قد فرضنا ان كل واحد من الآحاد مستند الى آخر منها فاذا كان الامر الخارج موجدا لجزء من الاجزاء فلا يكون ذلك

الجزء مستند الى علة موجدة داخلة والأثر الواحد موجدان على معلول واحد شخصى واذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخلة كان طرفا لتلك السلسلة فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية (فليتأمل) فى هذا الدليل فانه غير سديد لما ان للفلاسفة أن يقول العلة الخارجة اما ممكنة والفرض أن لا يخرج عن الممكنات شىء منها والا لزم خلاف الفرض أو واجبة والواجب واحد لا يصدر عنه الا واحد حقيقى وما هنا ليس كذلك فبطل كونه خارجا وقد بطل قبل كونه نفسه أو بعضه فلا مؤثر حينئذ وهو باطل أيضا وعلى سلامة هذا الدليل من هذا التأمل ففيه من قبل الفلاسفة اعتراضات أربعة ونقض تأتى بعضها خاص بالتسلسل وبعضها فيه وفى الدور وقد يسلم بعضها (ثم) استدرك على ما يتوهم من بطلان الدور باحد أدلة بطلان التسلسل من أنه لا مناقشة مع أنه (فى التعبير بذلك) أى لفظ مجموع (فى) جانب (التسلسل) لا الدور (مناقشة) من قبل الفلاسفة توجهت (من حيث ان المجموع) كالجميع والجملة (يؤذن) أى يشعر (بالتناهى) لان ما لا يتناهى ليس بمجموع بل ذلك انما يتصور فى المتناهى (والفرض) أى المفروض عندهم (عدمه) أى التناهى (و) لكن أجيب عن هذه المناقشة بان (هذا نزاع لفظى) اذ المراد بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا اعتبار معقول فى الامور المتناهية وغير المتناهية فيكفى ملاحظة حالة شاملة لجميع آحاده انما الممتنع أن يتصور كل واحد مما لا يتناهى منفصلا و يطلق عليه المجموع بهذا الاعتبار (كما) هو بحروفه (فى شرح السيد على المواقف) من محلين وملخصه ان هذا النزاع ليس حقيقيا يرجع للمعنى بل هو لفظى (يرجع لمجرد) اللفظ و (العبارة يمكن التفصى) اى التباعد (عنه) والتخلص منه (با)ن نقول بعدم صحة اطلاق المجموع هنا على ارادة المتناهى وهو

الامور التى لها صور متناهية والقول بحته على (ارادة غير المتناهى) وهو الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية بحيث لا يخرج عنها واحد منها (وأورد) من قبل الفلاسفة (أيضا) على ابطال التسلسل بحدوث المجموع (كما فى شرح السيد على المواقف) بلفظه ان الآحاد الممكنة المتسلسلة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود فى شئ من الازمنة اه ومحصله (ان السلسلة المتعاقبة) اى الموجودة افرادها بعضها عقب بعض كالحركات الفلكية (لم تجتمع فى الوجود) فى زمن ما فليس ثم هيئة مجتمعة يقال لها مجموع يحكم بحدوثه فيحتاج لمؤثر (وأجيب) عن هذا الايراد (بأنه) أى كلامنا فى العلل المؤثرة كما صرح بذلك فى شرح المواقف وهو (مبنى على) القول بـ(وجوب اجتماع العلة والمعلول) قال فى المواقف وشرحها بحيث أن تكون موجودة مع المعلول أى فى زمان وجوده والا أى وان لم يجب ذلك بل جاز أن يوجد المعلول فى زمان ولم توجد العلة فى ذلك الزمان بل قبله فقد افترقا أى جاز افتراقهما فيكون عند وجود العلة لا معلول وعند وجود المعلول لا علة فليس وجوده لوجودها فلا علية بينهما فان قيل حينئذ ما معنى قولهم العلة متقدمة على المعلول قلنا كما قالا معنى تقدم العلة على معلولها هو أن العقل يجزم بأن ما لم يتم لها وجود فى نفسها لم توجد غيرها فهذا الترتيب العقلى المسمى بالتقدم الذاتى وهو المصحح لقولنا كانت العلة فكان المعلول من غير عكس فان أحدا لا يشك فى أنه يصح أن يقال تحركت اليد فتحرك الخاتم ولا يصح أن يقال تحرك الخاتم فتحركت اليد فبالضرورة هنالك معنى يصحح ترتيب المعلول على العلة ويمنع من عكسه اه ثم لما كان يتوهم من دفع الايرادين المتقدمين تمام الدليل استدرك بـ(ثم يرد) علينا (كما فى شرح مقاصد السعد أن وجود الهيئة المجتمعة) أمر (اعتبارى) ذهنى (لا زيادة له فى الخارج على وجودات الآحاد

ف) يكون علة المجموع نفسه بمعنى أنه (يكفى) فى وجوده (مؤثر فى كل واحد)
من غير حاجة الى أمر خارج عنه بان يكون الثانى علة للاول والثالث للثانى
وهكذا فلكل واحد من الآحاد علة منها ولما لم يكن المجموع المأخوذ على هذا
الوجه غير الافراد لم يحتج الى علة خارجة غير علل الافراد ولا امتناع فى تعليل
الشىء بنفسه على هذا الوجه ولا يخفى عليك ان هذا الايراد مبنى على أن المراد
بالمجموع الهيئة الاجتماعية لكن فى شرح المواقف أن للمجموع معنيين
أحدهما المركب من الهيئة ومعروضها فيصير بهاشيأ واحدا وليس مرادا
هنا لانه ليس موجودا ولا ممكن الوجود أيضا لان الهيئة الوحدانية العارضة
فى العقل أمر اعتبارى يمتنع وجوده فى الخارج واستحالة جزء من المركب
مستلزمة لاستحالة الكل والثانى معروض تلك الهيئة فقط وهو المراد هنا وهو
موجود ممكن يحتاج الى علة خارجة عنه ونقل عن شرح المقاصد بناء هذا
الايراد على المعنى الثانى حيث أورد أن المجموع بهذا المعنى هو معنى الآحاد
وليس له وجود مغاير لوجودات الاجزاء فحينئذ يختار ان علة الجميع نفسه بان
يعلل كل واحد من اجزائه بما قبله على الترتيب الطبيعى ولا استحالة فيه انما
المستحيل تعليل واحد معين بنفسه لما فيه من تقدم الشىء على نفسه أو نقول
لا علة لهذا الجميع لاستغنائه عن العلة بوجود كل واحد من اجزائه عن علته
ولا وجود له غير وأجاب السيد عنه بالفرق بين تعليل واحد من السلسلة بآخر
منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما أمران متغايران بينهما لزوم والثانى
بديهى البطلان لان العلة الموجدة للشىء واحد مركب من آحاد متناهية
أو غير متناهية بحيث أن تتقدم عليه بالوجود وتقدم الشىء على نفسه بالوجود
باطل وفى بطلان الاول خفاء يستدل عليه ببطلان الثانى ور بما يؤخذ مما يأتى
فى وأنت خبير الخ رد هذا الجواب تأمل (و) قيل لنا من قبل الخصم العلة للكل

لا تجب أن تكون علة موجدة لكل واحد من اجزائه حتى يلزم من كون العلة الموجدة للسلسلة جزأ منها كون ذلك الجزء موجدا لنفسه اذ ألزم أصل الدليل) أى ألزمنا الخصم (فى الهيئة المركبة من القديم والحادث) أنها مجموع حادث فلابد له من مؤثر فاما الخ (فانا) معاشر أهل السنة (نقول انها حادثة) فان الواجب اذا أثر فى ممكن كان مجموعهما وذلك المجموع من حيث هو مجموع لاشك أنه ممكن لاحتياجه الى جزئه الذى هو غيره (و) حينئذ (لابد لها) أى الهيئة المذكورة (من مؤثر فاما نفسها الى آخر ما سبق) فى تقرير الدليل ويمتنع أن يكون ذلك الموجد موجدا لكل منها لامتناع كون الواجب أثر الشئ (وجوابه) من قبلنا (ان هذه) أى الهيئة المركبة من القديم والحادث (فيها بعض) قديم (ذاتى الوجود) لا يستند لشئ وهو (يستند التأثير) فى الغير (اليه بخلاف سلسلة الممكنات فكلها مستوية فى الحدوث الذاتى) يجب استنادها لغيرها ولا يصح استنادها لنفسها أو بعضها (فآل) أى رجع الامر (الى ان قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادثة) بالنظر الى بعضها الممكن فقد (حكم عليها بالحدوث من حيث بعض اجزائها) الحادث (فقط) لا من حيث البعض القديم والالما صح ذلك الحكم (بخلاف ما قالوه) أى الفلاسفة فانهم نظروا للجميع لا للبعض (فتدبر) ما ذكر ولا تسلم لهم أن يقولوا بمثل ما قلنا الماعلمت أن الكلام فى الممكنات المفتقرة (وأنت خبير) مما سبق قبل عن السعد خلافا للسيد (بأنه) لا زيادة لوجود الهيئة المجتمعة فى الخارج على وجودات الآحاد و(لو كان المجموع وجود زائد على وجود كل واحد) من الآحاد (ا) لكان شيأ آخر مغايرا لها اذ الزائد على الشئ غيره و (تحتم علينا الاعتراض) السابق (فى المركب من القديم والحادث) فيقال هذا المجموع حادث فلابد له من مؤثر فاما الخ ولا يصح الجواب بما سبق من أن فيه بعضا ذاتى

الوجود الخ لان الفرض أن المجموع زائد على الآحاد فهو وغيرها فلا يكون فيه بعض قديم والالزم وجود قديمين فيه وفى الآحاد وهو محال وقد يقال لا تحتم للاعتراض اذن لانه وان لم يصح الجواب بماسبق أمكن بان المجموع اذ كان زائدا كان ممكنا مستندا للواجب الذى فى الآحاد لا فى الهيئة فتأمل جدا (قالوا) أى الخصوم كما فى المقاصد لم لا يجوز أن تكون السلاسل غير متناهية فتكون علة خارجة عن هذه داخلة فى تلك من غير انتهاء الى الواجب فحينئذ (المجموع حادث) لكنه لم يستند لنفسه أو بعضه أو أمر خارج واجب حتى يلزم ماذكرتم وانما هو (مستند) لفرد جائز ليس من هذه السلسلة بل (الفرد) جائز (من سلسلة أخرى) أى ثانية غيرها (لانهاية لها ومجموع الثانية) كذلك (مستند لفرد) آخر جائز (من) سلسلة (ثالثة لانهاية لها) أيضا (وهكذا) الى ما لانهاية له فى السلاسل الغير المتناهية (قلنا) فى دفع ذلك (يورد) أى يجذب (الكلام) المتقدم الذى قلناه فى مجموع الاجزاء من ان المجموع حادث الخ ويقرر مثله (فى مجموع السلاسل) فيقال ان مجموع السلاسل حادث لان كل جزء من أجزائه التى هى السلاسل حادث ضرورة حدوث كل جزء من أجزائها وبعد ايراده وتقرير مثله هنا (فلينظر) فانه يلتقى على مثال ماسبق من غير اختلاف الا فى الالفاظ والله أعلم الدليل (الثانى من أدلة بطلان التسلسل) الاحد عشر (القطع والتطبيق) أى الدليل المسمى بذلك لقطعنا النظر فيه عن زيادة افراد وتطبيقنا عددا على نفسه لننظره معها بعد زيادة الافراد (وهذا) الدليل (هو عمدتها) وعليه التعويل فى كل ما يدعى تناهيه قال فى المواقف لجريانه فى الامور المتعاقبة فى الوجود كالحركات الفلكية وفى الامور المجتمعة سواء كان بينهما ترتيب طبيعى كالعلل والمعلولات أو وضعى كالابعاد أو لا يكون هناك ترتيب أصلا كالنفوس الناطقة المفارقة اه (و) هو

أيضا (أشهرها) بينهم وذلك (بان تفرض) من معلول مابطريق التصاعد الى غير نهاية جملة ومما قبله بمتناه الى غير نهاية أيضا جملة فيحصل هنالك جملتان غير متناهيتين احداهما زائدة على الاخرى بقدر متناه كان تفرض (سلسلة) أى جملة (من الآن لما الانهاية له فى الازل وتقطع) بها نفسها من الطوفان الى مالانهاية له فى الازل انظر عددها غير مقتطعة معه مقتطعة هل يزيد عددها قبل القطع على نفسه بعده أولا وذلك بعد جعل كل فرد من الجملة غير مقتطعة بازاء فرد منها مقتطعة وليس المراد أنك تقطع سلسلة (أخرى) غير تلك (من الطوفان مثلا لما لا أول) أى نهاية (له) فى الازل لان المطبق عليه فى الحقيقة عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه كما قال السنوسى وقال فى شرح المقاصد أول الكتاب لو وجدت سلسلة غير متناهية الى علة محضة فينقص من طرفها المتناهى واحد فيحصل جملتان احداهما من المعلول المحض والثانية من الذى فوق ثم تطبق بينهما الخ وقال أيضا فى موضع آخر نفرض جملة من الحوادث متعاقبة من الطوفان وجملتها من الآن كلتاهما الى نهاية ثم نطبق الخ وبهذا تعلم دفع ماقيل لو كان هنالك سلسلتان كاملة وناقصة لما أنتج الدليل لاحتمال ان الطوفانية أكثر أفرادا لكن لا تمكث فى الزمان كمكث تلك (و) بعد الفرض المذكور الطريق فى تمام الاستدلال على بطلان التسلسل أن (تطبق) أى تقابل بحسب فرض العقل اجمالا من جهة مالا يزال (أول) فرد من مجموع (هذه) السلسلة الطوفانية (على أول) فرد من مجموع السلسلة (الاخرى) الآنية وماقررنا به الكلام هو مايؤخذ من كلام السنوسى حيث قال والمطبق من الحوادث نظير مافرضناه من زمن الطوفان الى الازل والمطبق عليه مافرضناه من الآن الى الازل ولك ارجاع الاشارة الى الآنية والاخرى الى الطوفانية والاول أولى (وترسلهما) أى السلسلتين فاعلا

باقيهما (هكذا) أى مثل مافعلت فى أولهما من التطبيق بجعل كل بازاء الآخر فتجعل الثانى فى مقابلة الثانى والثالث فى مقابلة الثالث وهلم جرا (الى الازل ف)لا يخلو الامر من أحد شيئين (اما ان يتساويا) أى السلستان بأن يقع بازاء كل واحد من هذه واحد من هذه والفرض زيادة احداهما بمتناه (فيلزم) حينئذ (مساواة الزائد للناقص) ضرورة ان الطوفانية بعض من الآنية هذا خلف (أو)لا يتساويا بأن (يتفاوتا) أى تزيد احداهما عند التطبيق على الاخرى من الجهة التى فرضتا غير متناهيتين فيها (ف)تنقطع الناقصة بالضرورة فتكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد عليها الا بمتناه ولا يقال من أين العلم بأن مازادت به الآنية على الطوفانية متناه لانه (ليس) التفاوت (الا بقدر من الطوفان الى الآن) وهو متناه (و) الزائد على المتناهى بمتناه متناه بلا شبهة فاذن (التفاوت بالمتناهى يستلزم تناهيهما) وانقطاعهما فى الجهة التى فرضتا غير متناهيتين ومنقطعتين فيها وهو المطلوب *(تنبيه)* هذا كله اذا فرض على سبيل التصاعد ولك ان تفرضه من علة ما على سبيل التنازل كما فى عبارة المواقف وشرحه ونصهما انا نفرض من معلول ما بطريق التصاعد الى غير النهاية جملة وعما قبله بمتناه الى غير النهاية جملة أخرى هذا اذا كان التسلسل فى جانب العلل واذا كان فى جانب المعلولات فرضنا من علة معينة بطريق التنازل الى غير النهاية جملة وعما بعده بمتناه الى غير النهاية جملة أخرى فيحصل هنالك جملتان غير متناهيتين احداهما زائدة على الاخرى بقدر متناه اهـ وفيه أن فرض هذا البرهان بطريق التنازل الى غير النهاية يقتضى انتاجه التناهى فيما لا يزال وليس كذلك اذ هو خاص بما ضبطه وجود ومايوجد فيما لا يزال لا يقف عند حد حتى يضبطه الوجود كما سيأتى تحقيقه اللهم الا ان يفرض بطريق التنازل فيما يوجد فيما لا يزال بالفعل لكن يعكر

عليه لفظ الى غير النهاية على ان ما يوجد بالفعل فيه بديهى التناهى من غير فرض فافهم (و) قد (يقال) ايرادا من قبل الفلاسفة على الشق الاول وهو (المساواة المستحيلة) التى هى مساواة الزائد للناقص لانسلم تلك المساواة لانها (ان أريدبها) عند أهل السنة (التماثل) أى تماثل كل من السلسلتين (فى القدر) أى الكم (فهى) بهذا المعنى (فرع الانحصار) والضبط ولاشئ منهما بمتناه محصور يصح الحكم عليه بالمساواة المذكورة اذ لا تتصور المساواة والحكم بها الا فى متناه محصور فمن اين العلم باستحالتها والحكم بها (وان أريدبها) عندهم (عدم تناهى كل) من السلسلتين أى انهما سيان فى عدم التناهى (فاستحالتها) أى المساواة بهذا المعنى (هى) عين (الدعوى) التى ادعاها الفلاسفة وهى تسلسل الممكنات الى ما لانهاية (وجوابه) أى هذا القيل من قبل أهل السنة اختيار المعنى الاول وهو ان المراد بالمساواة هنا التماثل فى القدر و (منع توقف التماثل) أى تماثل كل من السلسلتين (على الانحصار) أى لا يسلم هذا التوقف (بل) معنى تماثلهما (هو كونهما بحيث لا يحتوى أحدهما) أى أحد مجموعى السلسلتين (على ما) أى قدر زائد (ليس فى) المجموع (الآخر) بل يكون جميع ما اشتمل عليه ذلك اشتمل عليه هذا (وظاهر) ان المساواة بهذا المعنى مستحيلة ضرورة (انه) أى التماثل بهذا المعنى الذى هو معناها (كذب فى الفرض المذكور) فى صدر الدليل من زيادة أحد المجموعين على الآخر بقدر متناه اذ كذب ما هو بمعنى الشئ يستلزم كذب ذلك الشئ أيضا ضرورة (فأحدهما) وهو مجموع السلسلة الآتية (لا محالة) فى انه (محتو على أزيد) من الآخر لتحقق زيادته عنه بقدر متناه وهو من الطوفان الى الآن والشئ بدون زيادة لا يساوى نفسه معها لما علمت أن المطبق هو عين المطبق عليه لكن بزيادة أفراد (فبالضرورة يفرغ)

المجموع (الآخر) المجرد عن الزيادة الذى هو مجموع السلسلة الطوفانية (قبله) أى الاحد المحتوى على أزيد (وهو متأخر) عن الآخر الذى لم يحتو عليه من الجهة التى فرض عدم تناهى السلسلتين فيها (بمقدار ما) أى الشىء الذى (زاده) الاحد المحتوى على أزيد أى مقدار من الطوفان الى الآن (المفروض تناهيه) والزائد على المتناهى بمتناه متناه (فتناهيا) أى مجموعا السلسلتين قطعا (وليس لهم) أى الفلاسفة (مخلص) أى حجة وطريق يخلصهم مما ألزمهم به أهل السنة من وجوب احدى نسبتين بين كل عددين متغايرين بحيث اذا ثبتت احداهما ارتفعت الاخرى فلا محيص (عن ان يحتوى) أحد السلسلتين (على أزيد) فيتفاوتا (و) ان (لا يحتوى) على أزيد فيتساويا (والا) نقل ليس لهم مخلص عن احدى النسبتين (ا) لزم ان يوجد عددان متغايران ليس بينهما مفاضلة ولا مساواة ف(ارتفع النقيضان) وارتفاعهما محال فما أدى اليه وهو عدم التناهى محال فثبت المطلوب (وليس لهم) أى للفلاسفة أيضا (أن) ينقضوا علينا ما ألزمناه لهم من التناهى ف(يقولوا ان التناهى انما يلزم فى الطرف الذى فيه التفاوت وهو جهتنا) فيما لا يزال (لا) فى الطرف الآخر وهو (جهة الازل) فلا يكون ذلك مبطلا للقول بعدم التناهى (ا) لأن ذلك مدفوع من قبل أهل السنة ب(ما علمته) أولا (من تقرير الكلام) عند الفرض (فى مجموع الجانبين) أى السلسلتين (من حيث كل مجموع مع) المجموع (الآخر) لا من حيث الافراد الموجودة فى الخارج حتى يلزم ما قالوه فالمنظور له المجموع مع المجموع (فى نسبة النظر) أى العقل بقطع النظر عن الافراد فان العقل يحكم بان المجموع المقتطع أقل من المجموع المقتطع منه بقدر الاقتطاع وانه لابد فى كل عددين من احدى النسبتين الزيادة واللازيادة ولا ثالث فيلزم التناهى غاية الامر أنه يتعذر أن يحكم

بتناهى الافـرادمن أول الامر فيسـتدل على تناهيهـا بتناهى المجموع الذى استدل على تناهيـه بجزم العقـل انه لابدمن الزيادة واللازيادة وقد انتفت الثانية فتعينت الاولى وهذا تقرير للكلام (بما) أى وجه (لامخلص) للفلاسفة (منه و) هؤلاء (القوم) قد (أضلتهم) عن العقائد الالهية اليقينية (وساوس) شيطانية (تخييلية اذا جاءها المعيار) أى الميزان (الصحيح) أى الدليل المؤيد (لم يجدها) الاكسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده (شيأ قالوا) ايرادا على الشق الثانى وهو التفاوت يريدون نقض برهان التطبيق بمراتب الاعداد والضمير ليس للفلاسفة لما صرح به اليوسى ويعلم أيضا من استقصاء عبارة شرح المواقف الآتية عند الخلاف فى شرط البرهان من سقوط النقض بالاعداد عندهم أيضا بما اشترطوه فى هـذا الدليل لكن ينجع النقض بتخلفه فى بعض الموجودات وحاصـل ذلك القيل لانسلم ما ادعيتم من استلزام التفاوت التناهى بل (التفاوت لا يستلزم التناهى والسند) أى الحجة فى ذلك انا نفرض جملتين من الاعداد هما (تضعيف نحو (الواحد مرات غير متناهية مع تضعيف) أى وتضعيف نحو (الاثنين كذلك) الواحد فى كونه مرات غير متناهية ثم نطبق احداهما على الاخرى بان نضع الاول من الزائدة بازاء الاول من الناقصة ونورد الكلام الخ مع أن هاتين الجملتين غير متناهيتين بالضرورة قلنا معاشر أهل العـلم فى دفع هذا القيـل ما جاءهم هذا النقض الا من اطلاق ما قيدنا فانا (فرضنا) الذى فرضنا فى الدليل انما هو (تفاوت) مخصوص (بقـدر متناه كما) من الطوفان الى الآن الذى (سبق) قريبا وهذا يستلزم التناهى بلا ريبة لا مطلق تفاوت حتى ينقض بمراتب الاعداد فانه وان تفاوت تضـعيف الاثنين على تضـعيف الواحد الا ان التفاوت ليس بقـدر متناه فلا يستلزم التناهى وهـذا الجواب

انما ينفع فيما هنا من التضعيفين لا فيما ذكره السعد من انه لو صح ما ذكر لزم مثله في الاعداد بان يطبق من الواحد الى مالا يتناهى ومن الاثنين الى مالا يتناهى وتقريره كما مر حتى يلزم تناهي الاعداد وهو باطل اتفاقا اه نعم تنفع فيه العلاوة الآتية تأمل وهاهنا اى ان لم نجر في الجواب عن النقض بما ذكر فلنجر في دفعه (على) ما في المواقف وشرحه وهو أن المعلولات بل جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلان التسلسل فيه قد ضبطها وجود فليس المذكور الذي هو المعلولات واخواتها أمرا وهميا محضا حتى يكون انقطاعها في التطبيق بانقطاع الوهم وذهابها فيه باعتباره بخلاف مراتب الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم لكنه عاجز عن ملاحظة تلك الامور الوهمية التي لا تتناهى فتنقطع تلك الامور بانقطاع الوهم عن تطبيقها فلا يلزم محذور وتحقيقه ان الاعداد لكونها وهمية محضة ليس فيها جملتان في نفس الامر تطبقان فنختار أنهما أى الجملتين المفروضتين في الاعداد تنقطعان في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لعجزه وليس يلزم من انقطاعهما انقطاع مالا يتناهى في نفس الامر حتى يكون محالا اذ ليس الجملتان في نفس الامر فلا يتصور أن يكون انقطاعهما في نفس الامر أو نختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في نفس الامر لان هذا التساوي فرع وجودهما في نفس الامر بخلاف ماله وجود في نفس الامر فانه يلزم منه أحد أمرين إما انقطاعه فيكون مالا يتناهى في الواقع متناهيا فيه أو عدمه أى عدم انقطاعه في نفس الامر فيلزم تساوى الجملتين الزائدة والناقصة وكلاهما محال لما عرفت اه فتلخص من هذا (ان هذا) التناهي أو البرهان التطبيقي والاول أنسب بما قبل والثاني الموافق لما يأتي والمأخوذ من عباراتهم (لا يلزم) التعبير بلا يلزم في بعض النظائر و بلا يجرى في

بعضها الآخر لم يظهر لى فيه سر لائق بفضل المحشى أعمّ دعليه (فى الاعداد) ان أريد بها المعدودات فهى لا تخرج عن المقدورات والمعلومات الآتية الا بالاعتبار وان أريد بها الالفاظ التى يعدّ بها فهى منهما وان أريد بها الكميات وهو الظاهر نافاه قوله بعد والا فكل ماوجد بالفعل الخ لان الكمية أمر اعتبارى لا وجود لها الا بالوجود العقلى لا الفعلى اللهم الا ان يراد باعتبار محلها نعم بهذا الاعتبار لا يخرج عما قبل ويبعد نعين هذا الوجه يتوجه علة تعلقات الصفات الآتية على الاعداد أيضا وعلى أى وجه لا يلزم فيها (لانه قاصر على الموجودات) الخارجية والاعداد ليست كذلك لانها أمور وهمية خيالية لا وجود لها فى نفس الامر حتى يكون هنالك جملتان نطبقان قال السعد فى شرح العقائد وهذا التطبيق انما يكون فيما دخل تحت الوجود دون ماهو وهمى محض فانه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب الاعداد بأن يطبق جملتان احداهما من الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى أكثر من الثانية مع لا تناهيهما انتهى (و) مايقال اذا كانت الاعداد لا وجود لها فكيف حكموا بلا تناهيها كنظيرها الآتى مدفوع اذ (قولهم الاعداد لانهاية لها) ليس المراد منه أن مالا يتناهى يدخل فى الوجود و (انما هو تخييل) ووهم محض كتوهم فراغ فوق السماء أو تحت الارض لانهاية له وذلك (لكونها لا تقف على حد) لا يتصور فوقه آخر فى المستقبل (والا) نحمل قولهم بلا تناهيها على التخييل نظرا لكونها الخ بل على التحقيق نظر المامضى منها (ف) لا يصح اذ (كل ماوجد) منها خارجا (بالفعل) قائم فيه البرهان (متناه) عقلا قال اليوسى فان قيل التطبيق فى أفراد الحركات الماضية مثلا انما هو محض وهم اذ ليس هنالك جملتان حقيقتة واعتبار الشئ بنفسه باطل وبالوجه الذى

جرى الوهم هنا يجرى فى الاعداد ونحوها أيضا والا فما الفرق قلنا لا فرق فى معنى التطبيق فانه حقيقة واحدة فى الجميع وانما الفرق فيما يستعمل فيه فانه هنا افراد وجدت بخلاف أفراد الاعداد ونحوها فانه لا وجود لها اهـ فتم تخصيص عدم لزومه بالاعداد (كما) انه (لا يلزم فى تعلقات الصفات) ولو حادثة (لانها أمور اعتبارية) ذهنية (لا ثبوت لها فى الخارج والا) يكن لا ثبوت لها خارجا أى لو كان لها ثبوت خارجى (لتسلسل) الامر كما يعلم بعد (وصرح به السعد فى غير موضع من شرح المقاصد فيقال) فى بيان تسلسل الامور الاعتبارية لو كان لها ثبوت خارجى تخييرا وحصرا (ا)قول (من قال للاعتبار ثبوت ما) أى جملة مبحث (سبق الكلام فيه) فى عبارة الموجودات فى مبحث الاستدلال على حدوث العالم (ثبوته) أى الاعتبار (هذا) منحصر فى أمرين لا ثالث لهما (اما) أن يكون (بمحض الذهن) لا مع الخارج ونحن لا نمنع منه (ف)حينئذ قد (وافقتنا) على ما قلنا من ان الاعتبار ثبوته ذهنى خالص عن شائبة الخارج (أو) ان (لا) يكون ثبوته بمحض الذهن بل مع الخارج ونحن لا نقول به (ف)حينئذ قد خالفتنا ولزمك التسلسل لان ثبوته الخارجى أمر اعتبارى أيضا (يحتاج لثبوت) خارجى (وهكذا) هذا الثبوت اعتبارى يحتاج الى آخر الى ما لا نهاية والتسلسل باطل فما أدى اليه وهو ان للاعتبار ثبوتا خارجيا باطل فما أدى اليه وهو جريان هذا البرهان المختص بالموجودات وانتاجه التناهى فى الاعتباريات باطل فثبت المطلوب وهو انه لا يجرى فيها (كما) انه (لا يجرى فى مقدورات المولى) سبحانه وتعالى أى متعلقات قدرته التى تعلقت بها تعلقا صلوحيا لا تنجيزيا حادثا (فان كل ما) تعلقت به كذلك و(وجد منها) بالفعل فهو (متناه) عقلا قائم فيه البرهان فلا حوادث لا أول لها (وانما عدم تناهيها) أى مقدورات

المولى (بمعنى عدم وقوفها عند حد) لا يتصور فوقه آخر لا بمعنى ان ما لا نهاية له يدخل فى الوجود لانه محال فتبين ان القول فيها (نظير ما سبق) لك (فى الاعداد) سواء بسواء لا فرق الا فى اعتبارية ما وجد ثم اللهم الا ان يعتبر محلها على ما سبق وفى أنسبية الاسلوب أيضا اذا تأملت تعليلهما وذلك أن كل ما وجد من المقدورات لا ينتج عدم جريان البرهان فيها بل ينتجه القصر على الموجودات المذكور فى جانب الاعداد ويدفع هذا برجوع التعليل هنا للتنظير المستفاد من الكاف المؤكد بنظير الخ بعد وأما عدم جريان البرهان فيها فعلته القصر على الموجودات فساوى ماهنا ما سبق (وكذا) المذكور أى المقدورات بل والاعداد على ما سبق (معلوماته) أى متعلقات علمه تعالى الجائزة (الوجودية) أى التى تعلق بأنها توجد تعلقا تنجيزيا قديما بناء على ما رجحه السنوسى والجماعة من انه ليس للعلم الا هذا والوجود فى الماضى أو الحال أو الاستقبال اعتباره أطوار فى المعلوم لا فى العلم وصلوحيا قديما على ما ذهب اليه غيره فلا يجرى فيها البرهان لانه قاصر على الموجودات ومعنى عدم تناهيها انها لا تنتهى الى حد ليس فوقه آخر والا فكل ما وجد منها متناه أما معلوماته تعالى الوجودية الواجبة كذاته فلا يتأتى فيها مطلقا لانها قديم واحد والمفروض سلسلتان وكيف لا نه فعلى نزاع فى شرط البرهان يأتى (وأما) معلوماته (العدمية) الجائزة وكذا المستحيلة بالاولى (ف)هى (بمعزل) أى بعد (عن مورد) أى محل ورود هذا (الدليل من الموجودات) أى الذى هو الموجودات الممكنة أو مطلقا على ما يذكر (ف)بما تقرر فى الاعداد بل وفى نظائرها (اندفع قول الخيالى ان الاعداد لا نهاية لها حقيقة باعتبار علم الله تعالى فيجرى فيها) هذا (البرهان) أى ولا ينتج التناهى أى فلا يسلم أن التطبيق ينتجه ولا يخفاك وجه اندفاع هذا القيل بما سبق ثم لا خلاف فى قصر

هذا البرهان على الموجودات (نعم في عبد الحكيم وغيره خلاف) في جواب (هل يكفي) فيه (مطلق الوجود) من غير تقييد بكونه على سبيل الاجتماع مع الترتيب الطبيعي كالعلل والمعلولات أو الوضعي كالابعاد أو لا معه كالنفوس الناطقة المفارقة أو على سبيل التعاقب كالحركات الفلكية (أو لابد) فيه (من) الاخير أي الوجود على سبيل (التعاقب) كما مثل و(منشؤه) أي هذا الخلاف أي انه مبني على خلاف آخر في جواب (هل يكتفي في التطبيق بالامتداد الفرضي) كالحاصل في اعداد الحصى فينبني عليه انه يكفي مطلق وجود (أو لابد) فيه (من الامتداد الذاتي كالحاصل في الحبلين) فينبني عليه انه لابد من التعاقب ودرج صاحبا المواقف وشرحه على الاول ولعلهما لم يعبأ بالثاني لتخلفه في بعض الموجودات كالنفوس الانسانية فيكون ناقضا للدليل ونص عبارتهما في ذلك مع ما للحكماء هنا وذلك عقب ما نقلناه عنهما قريبا في الاعداد وانما قلنا قد ضبطه وجود ولم نقل قد اجتمعت في الوجود ليتناول كل ماله وجود اما معا سواء كان بينهما ترتب أو لم يكن واما على سبيل التعاقب أي بلا اجتماع في الوجود فان ترتبهما أي ترتب هذين النوعين أعني المجتمعة في الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار الوهم كما في مراتب الاعداد لان الآحاد فيهما قد اتصفت بالوجود في نفس الامر اما مجتمعة أو متعاقبة وقال الحكماء انما يمتنع التسلسل في أمور لها وجود بالفعل وترتب اما وضعا واما طبعا ليسقط عنهم ذلك النقض وتلخيص ما ذكروه أنه اذا كانت الآحاد موجودة معا بالفعل وكان بينهما ترتب أيضا فاذا جعل الاول من احدى الجملتين بازاء الاول من الجملة الاخرى كان الثاني بازاء الثاني قطعا وهكذا فيتم التطبيق بلا شبهة واذا لم تكن موجودة في الخارج معا لم يتم لان وقوع آحاد احداهما بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب

الخارج فى زمان أصلا وليس فى الوجود الذهنى أيضا لاستحالة وجودها منفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم أنه لا يتصور وقوع بعضها بازاء بعض الا اذا كانت موجودة تفصيلا معا اما فى الخارج واما فى الذهن وكذا لا يتم التطبيق اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب بوجه اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء الثانى والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز أن تقع آحاد كثيرة من احداهما بازاء واحد من الاخرى اللهم اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلة لا دفعة ولا فى زمان متناه حتى يظهر هنالك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء و بين اعداد الحصى فانك فى الاول اذا طبقت طرف أحد الحبلين على طرف الآخر كان ذلك كافيا فى وقوع كل جزء من أحدهما بازاء جزء من الثانى وليس الحال فى اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك فى التطبيق من اعتبار تفاصيلها قالوا وقد ظهر أنه لا بد من هذين القيدين فى تتميم البرهان التطبيقى فلا نقض بالاعداد أصلا قال المصنف وأنت تعلم أن الدليل يعنى برهان التطبيق عام لتمامه وجريانه فى كل ما ضبطه وجود كما قررناه لك وتخصيص المدلول ببعض ذلك المضبوط أعنى المقيد بالاجتماع فى الوجود مع الترتيب بوجه من الوجوه اعتراف بالتخلف أى تخلف المدلول عن الدليل فى البعض الآخر أعنى الحوادث المتعاقبة والامور المجتمعة بلا ترتيب وأنه يوجب بطلانه أى بطلان الدليل لكونه منقوضا اه (و) ظاهر أنه (على كل) من القولين (لا يتأتى) جريانه (فى قديم واحد) لانه مفروض فى سلسلتين وذلك مفقود هنا وأما غير الواحد ككمالاته تعالى فيلزم القول بتناهيها على القول

الاول اذهى موجودة وان لم تكن متعاقبة لكن لا ندرك ذلك المتناهى قال تعالى ولا يحيطون به علما وفى الحديث لا احصى ثناء عليك (و) أما (ماسبق) عند الكلام على دخول الشيخ عبد السلام على قول أبيه فواجب له الوجود الخ نقلا (عن) أبى مهدى عيسى (السكتانى) وارتضاه (من ان كمالات الواجب) تعالى (الوجودية لانهاية لها حقيقة) أى لا باعتبار عقولنا أو التعلقات او غير ذلك فهو يعلمها تفصيلا و يعلم أنه لانهاية لها والتنافى بين التفصيل واللانهاية فى الحادث فهو (مبنى) اى ماسبق عنه (على) القول (الاخير فيما يظهر) اذ هو لابد فيه من التعاقب ولا تعاقب فى صفاته تعالى فلا يجرى فيها بخلافه على الاول (فلينظر) البناء على هذا القول مع ان عدم تناهيها مرضى السكتانى الذى هو من محقق السنيين (نعم) يقال انها ليست مبنية على قول مع لا تناهيها وفاقا للسكتانى لانها ليست سلسلتين وهذا الدليل قد (أفاد السعد فى شرح المقاصد أنه لا ينتج استحالة سلسلة واحدة) لانهاية لها (الابان ينتزع منها) أى السلسلة الواحدة (سلسلتان) وذلك (كان يؤخذ فرد) منها (و يترك فرد وهكذا لما لا أول) أى نهاية (له و يجعل المأخوذ) من الافراد (سلسلة والمتروك) منها (أخرى) فيحصل هنالك سلسلتان تطبقان كما علمت (فتأمل) هذا فانه لا يفيد سوى تساويهما فلا يصح أن يقال كما سبق اما ان يتساويا أو يتفاوتا الخ الا أن يلاحظ زيادة احداهما بفرد مثلا بقى انك علمت مما سبق أنه ليس هنالك سلسلتان تطبقان وانما اعتبر الشئ بنفسه بنقص حوادث فليكن ماهنا طريقا آخر فى الدليل والله أعلم الدليل (الثالث) من أدلة بطلان التسلسل تقريره (أن العلية والمعلولية متلازمان) أى متضايفان تضايفا حقيقيا بمعنى أنه لا يتحقق فرد من هذه الا وبازائه فرد من هذه لا تضايفا مشهورا لانه

لا يلزم التكافؤ فيه كعلة لها معلولات كثيرة لكن في هذا المثال وان لم يحصل التكافؤ في العلة والمعلول فقد حصل في العلية والمعلولية لان بازاء كل معلولية فيه علية وذلك (كالابوة والبنوة) ومعنى تلازمهما أنه (بحيث لا يتحقق افراد من هذا الا و) الحال أنه (قد تحقق بقدرها افراد من هذا ألا ترى) أي تعلم أنه (متى تحققت عشر أبوات) مثلا (فلا بد من تحقق عشر بنوات) أيضا (معها) وقد يقال قد تحققت الابوة بدون البنوة في آدم عليه الصلاة والسلام وبالعكس الابن الاخير (و) يجاب بانه (ان كان الابن الاخير يوصف بالبنوة لا) بـ(الابوة فالجد الاعلى) يكون ملتبسا (بعكسه) فيوصف بالابوة لا بالبنوة (ف) حينئذ فرد البنوة وفرد الابوة (قد تكافا) ثم رجع الضمير فردهما الصادق ولا يصح رجوعه للابن والجد لان سياق الكلام ليس لهما على أن التضايف فيهما مشهور ولا حقيقي يلزم فيه التكافؤ كاب له ابناء كثيرة ولا يصح أيضا رجوعه لنفس الابوة والبنوة وان كان المعنى عليه وهو المأخوذ من شرح المواقف كالذي قبله حيث قال صارفا المتن عن ظاهره وأما الاستثنائية وهي بطلان التالي فلان العلة والمعلول أي العلية والمعلولية متضايفان تضايفا حقيقيا ومن لوازمهما التكافؤ في الوجود أي اذا وجد أحد المتضايفين الحقيقيين وجد الآخر قطعا فلا بد أن يوجد بازاء كل واحد من أحدهما واحد من الآخر فيكونان متساويين في العدد ضرورة وانما يجب في المتضايفين المشهورين كأب واحد له ابناء كثيرة لكن بازاء كل بنوة أبوة اهـ لان القياس تكافأتا بتاء التأنيث ولا يقال ان الابوة والبنوة تأنيثهما مجازي فيجوز حذف التاء حينئذ لان محل ذلك في غير ضميره فيجوز نظر العينان لا العينان نظرا ولك ان ترجع أيضا الضمير هنا للابوة والبنوة لانهما في معنى المتضايفين فصح التذكير وما سبق و يأتي من كل نظير فاحمله على ما يناسب

والخطب يسير (وعلى تقدير سلسلة العلل المؤثرة) التى الكلام فيها (غير متناهية) مدخول الواو يلزم وهذا متعلقه مرتبط معه باول الكلام متممين له أى ان العلية والمعلولية متلازمان متكافئان كالابوة والبنوة و (يلزم) حينئذ على تقدير الخ (تخلف هذا) التكافؤ (المجمع عليه عند العقلاء) اجماعا مستندا للعقل بمعنى أنه قاض بالتكافؤ فى كل متضايفين حقيقيين للزوم سبق العلة وتأخر المعلول كما يأتى فى برهانه فعسى بهذا يندفع ماقيل ان تلازم العلية والمعلولية بمعنى أنهما متى وجدت وجدت وبالعكس وهو متحقق فى الاخير ووجوب التكافؤ أمر زائد لا يسلم الاجماع عليه واما التكافؤ فى الابوة والبنوة فاتفاقى وماقيل ان العلة قد تنشأ عنها معلولات فلا تكافؤ فهو ساقط بما سبق (و) بيان (ذلك) أنه لو تسلسلت العليات الى غير النهاية لزاد عدد المعلولية على عدد العلية (لان) الفرد (الاخير يوصف بالمعلولية دون العلية) فيكون كل ماهو علة فى هذه السلسلة معلولا من غير عكس ولا يقال من أين العلم بالتناهى حتى يوصف فرد بالاخيرية وبالمعلولية دون العلية (اذ الفرض حال آخريته من جهة تنافيها الايزال) لا فى الازل وهى معلومة التناهى قطعا فثبت أنه أخير معلول لا غير (وكل واحد مما قبله) من الافراد (فيه علية) من حيث تأثيره (ومعلولية) من حيث أثريته فهو علة ومعلول (باعتبارين) واذا علمت هذا (فاما ان ينتهى) ماقبله (الى فرد) ملتبس (بعكس) الفرد (الاخير فيكون علة غير معلول نظيرما) أى الوجه الذى (سبق) لك قريبا (فى مثال الابوات والنبوات حتى) أى ف(يحصل التكافؤ) هنا ايضا أى تساوى عدد العلية والمعلولية كما هو حقهما (ف)حينئذ (تنقطع السلسلة) وهو المطلوب (والا) ينته الى فرد بعكس الاخير الخ (لزم ان المعلولية من حيث هى) معلولية لا بقيد كونها فردا أخيرا (وجد من) افراد (ها فرد

ليس بازائه) أى مقابلته (فرد من) افراد (العلية) فانتفى التكافؤ وهو باطل فما أدى اليه وهو عدم انقطاعها باطل أيضا (قال المحقق السعد التفتازانى (فى شرح المقاصد و) يجوز (لك ان تقرره) أى هذا البرهان (أيضا بـ)طريق (القطع والتطبيق) كما قررته بهذا الطريق وذلك (بان) تفرض المعلوليات سلسلة والعليات اخرى و (تطبق مبدأ سلسلة المعلوليات وهى) مبدؤها (من) الفرد (الاخير على مبدا سلسلة العليات وهى لامحالة) مبدؤها (مما) أى الفرد الذى (قبل الاخير) ضرورة ان الاخير معلول فقط فما قبله علة وان كان معلولا أيضا بالاعتبار السابق لكن المفروض انتزاع العليات سلسلة على حدة والمعلوليات كذلك فلا شك فى زيادة سلسلة المعلوليات على سلسلة العليات بالفرد الاخير المعلول المحض وقياس مامر عن السنوسى وان كان لامانع منه هنا أن يقال بان تطبق سلسلة العليات على سلسلة المعلوليات بمقابلة فرد من هذه بفرد من هذه آخذا من جهتنا مرسلا الى الازل (فان تساويا) أى مجموعا السلسلتين (بحيث يكون كل فرد من هذه) أى سلسلة المعلوليات (بازائه فرد من هذه) أى سلسلة العليات (وهكذا) الى مالانهاية له فى الازل (لزم مساواة الزائد) الذى هو سلسلة المعلوليات (للناقص) الذى هو سلسلة العليات (والا) تتساويا (لزم عدم التلازم بينهما) فتخلف التكافؤ المجمع عليه (وكلاهما) أى مساواة الزائد للناقص وعدم التلازم (محال) فما أدى اليهما وهو عدم التناهى محال أيضا فثبت المطلوب لانه اذا انتفت المساواة بسبب نقص فرد من العليات والتفاوت بسبب وجوب التكافؤ ثبت عدمهما وهو التكافؤ المؤدى للتناهى والله أعلم الدليل (الرابع) من أدلة بطلان التسلسل الاحد عشر تقريره (أن ما) وقع من الافراد (بين) المعلول المعين (الأخير وكل فرد من)

افراد (السلسلة) أى سلسلة العلل التى فرضت غير متناهية (متناه ضرورة حصره بحاصرين) هما هذا الاخير وذلك الفرد ويستحيل أن مالا يتناهى يحيط به أمران (فوجب تناهى السلسلة) كلها أيضا (فانها تزيد على مجموع ذلك) أى الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة (الا المبدأ) الذى اعتبر أخيرا (والغاية) التى فى جانب العلل فان ماعداهما واقع بينهما وهو متناه ولا يزيد الكل الا بهما فليكن متناهيا أيضا قال فى شرح المواقف وليس ماذكره أى العضد من قبيل أن يقال ان ما بين ا و ب أقل من ذراع وما بين ب و ح أقل أيضا وما بين ح و ز كذلك فيكون ما بين ا و ز أقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من قبيل ما بين ا و ب أقل من ذراع وما بين ا و ح أقل أيضا وما بين ا و ز كذلك فاذا أخذ ز مع الواقع بينه وبين ا لم يزد على ماهو أقل من ذراع الا بنقطة ز وهذا حكم صحيح اه وهذا كما قال مبنى على دخول المبدا والا لقال لم يزد على ماهو أقل من ذراع الا بنقطتى ا و ز كما صنع هنا بقى ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا البرهان وأجيب بأنه حدسى كما اعترف بذلك من احتج به قال فى شرح المواقف وذلك لان العلل لو كانت متناهية لظهر ظهورا تاما ان ماعدا واحدة تامنها واقع بينها وبين المعلول الاخير وأما اذا فرضت غير متناهية كما فيما نحن بصدده فليس يظهر هذا المعنى فيه اذ لا يتصور هنالك واحدة من العلل الا وقبلها علة أخرى فكيف يتصور الانحصار لكن صاحب القوة الحدسية يعلم ان هنالك واحدة من العلل وان لم تتعين عنده ولم يمكن العقل ان يشير اليها اشارة على اليقين وان تلك الواحدة مع المعلول الاخير محيطة بما عداها اه ولا يخفى ان الحدس لا يلزم به الخصم فلم يتم الحصر تأمل (واقتصر العضد) رحمه الله (فى) متن (المواقف على بيان هذه) الادلة (الاربعة) وعنون

عنها كصاحب المقاصد فيها وفى الثلاث الآتية بالوجوه (فى مبحث ابطال التسلسل) وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف الثانى منها وقيد ببيان لان العضد ذكر أيضا فيها وجها خامسا أحال بيانه على مبحث الالهيات ونص عبارته مع الشارح الوجه الخامس انا سنبين فى الالهيات انتهاء الكل أى جميع الممكنات الموجودة الى الواجب لذاته وعنده تنقطع السلسلة لاستحالة أن يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فهو طرف للسلسلة وهذا الوجه يختص بالتسلسل فى العلل دون المعلولات وانما يتم اذا أثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال التسلسل لان بطلان التسلسل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلو أثبت الواجب ببطلان التسلسل كان كل منهما موقوفا على الآخر والله أعلم (وزاد السعد) رحمه الله تعالى (فى شرح المقاصد) على الوجوه الاربعة التى بينها فى المواقف (فى هذا المبحث) أى مبحث بطلان التسلسل وهو المبحث السادس المعقود لاستحالته كالدور من المنهج الخامس من الفصل الثالث من المقصد الثانى دليلا يبطل التسلسل أيضا (خامسا) بحسب العد هنا وان كان هنالك وجها رابعا (وهو) أى تقريره (ان من القواعد) المقررة عندهم (وجوب سبق العلة) على المعلول فيعزل المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتى العلل والمعلولات بعد جعل كل من الآحاد متعددا باعتبار وصفى العلية والمعلولية (ف) حينئذ (لابد) فى تحقق ذلك السبق (من) زيادة (فرد لها) أى العلة فيكون علة (ليس معلولا) كما ان الفرد المعزول معلول ليس علة وما بينهما علة ومعلول بالاعتبارين فتنتهى السلسلة (والا) يكن لابد لها الخ (كانت العلة والمعلول سيين) أى مستويين (فى) الوجود على (التعاقب) من غير سبق لفرد من العلة بمعنى أن كل علة وجدت قارنها معلولها فردين منهما

مصطعبين بعد فردين كذلك وهكذا وهو باطل فان قيل هذا لا يظهر الا اذا كان السبق زمانيا وهم يقولون ان سبق العلة ذاتى قلنا لا فرق فان العلة لا تعقل الا قبل المعلول كالشمس قبل ضوئها او حركة الاصبع قبل حركة الخاتم فلابد أن هنالك معنى يصحح ترتيب المعلول على العلة كما سبق تحقيقه عن شرح المواقف والمقاصد فارجع اليه والله أعلم (و) زاد فى شرح المقاصد أيضا دليلا (سادسا) بحسب العد هنا وان كان وجها خامسا هنالك يبطل التسلسل أيضا (وهو أن السلسلة) المذكورة عدد فهى لا تخلو (اما أن تنقسم بمتساويين) بأن تكون قطعتين افرادهما سواء (أولا) تنقسم بهما بأن تكون قطعتين تزيد افراد احداهما فردا ولا ثالث لهما بجزم العقل فاذا انتفى أحدهما ثبت الآخر فلا بد من انقسامها بأحدهما (والا) تنقسم به لزم وجود ثالث لهما وهو مفقود فـ (ارتفع النقيضان) هنا الانقسام بمتساويين واللاانقسام بهما وهو محال (فتكون) السلسلة (اما زوجا) ان كانت منقسمة بمتساويين (أو فردا) ان لم تكن كذلك (وكل منهما) أى الزوج والفرد (متناه) بلا ريبة (ضرورة حصره) أى كل (بين حاصرين) أى ماقبله ومابعده ومن المحال ان مالا يتناهى يكون بين أمرين محيطين به واذا أردت بيان ذلك الحصر (فان كل زوج أقل) عددا (من الفرد) حال كونه (بعده) أى الزوج بواحد (وأكثر منه) أى الفرد حال كونه (قبله) أى الزوج (بواحد) وذلك (كالاربعة) فانها زوج مرتبتها (بعد) مرتبة (الثلاثة) التى هى فرد قبلها وتلك أكثر من هذه بواحد (و) مرتبتها (قبل الخمسة) التى هى فرد أيضا بعدها وهى أقل منها بواحد كذلك وهذا حكم الزوج مع الفرد (وكذا الفرد مع الزوج) بلا فرق فان كل فرد أقل من الزوج بعده وأكثر منه قبله بواحد وذلك (كالثلاثة بين الاثنين والاربعة) فانها فرد

بعد الاثنين أكثر منها وقبل الاربعة أقل منها فثبت انتهاء السلسلة وعلى هذا يمكن الاستدلال أيضا بأن السلسلة عدد وكل عدد محصور لانه هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه فالاربعة عدد حاشيتاه الثلاثة والخمسة ومجموعهما ثمانية الاربعة نصفها والله أعلم (و) زاد السعد فى الشرح المذكور أيضا دليلا مبطلا للتسلسل (سابعا) فى عدنا وهنالك أيضا (وهو أن السلسلة محتوية على آحاد وألوف) فلا يخلو اما ان تكون عدة آحادها مساوية لعدة جملها اذا جعلت ألوفا أو أكثر أو أقل (فان كانت عدة آحادها مساوية لعدة جملها اذا قسمت ألوفا لزم مساواة الآحاد للالوف) وهو ظاهر الاستحالة (وان تفاوتا) أى عدد الآحاد والالوف استحال أيضا أن يكون المتفاوت الالوف فتعين انها أقل من الآحاد فحينئذ تشتمل الآحاد كما فى المقاصد على جملة بقدر عدة الالوف وأخرى بقدر الزائد والاولى ان كانت من الجانب المتناهى حقيقة أو فرضا وقعت الثانية من الجانب الغير المتناهى فتتناهى عدة الالوف ضرورة وجود مقطع يكون مبدأ للزائد فحينئذ تتناهى السلسلة لتألفهما من جملة متناهية الاعداد والآحاد وان كانت من الجانب الآخر الغير المتناهى وقعت الثانية من الجانب المتناهى ما بين الطرف ومبدا عدة الالوف فتكون متناهية وهى فضل آحاد السلسلة على عدة الالوف (و) اذن التفاوت (بقدر متناه اذ ليس الا بقدر) تسعمائة وتسعة وتسعين وهو (ما يزيده الألف) أى جنسه (على) جنس (الواحد والمتفاوت بالمتناهى متناه) بلا شبهة فتناهت السلسلة قال فى المقاصد ويرد عليه وعلى بعض ما سبق منع لزوم التساوى والتفاوت فى غير المتناهى ومنع لزوم انقطاع الاقل فيه اه على انه ان أريد بالتساوى مجرد وقوع جزء من هذه بازاء جزء من هذه فلا نسلم استحالته بهذا المعنى ويمكن الجواب بعدم ارادة هذا المعنى وان المنظور له

المجموع لا الافراد كما سبق نظيره والله أعلم (وبقيت أدلة أخرى) غير هذه السبعة (نعلم من كلامهم) أى القوم مفرقة (ويفيدها) مجموعة (شرح الكبرى) للامام السنوسى (و) حاشية سيدى حسن (اليوسى) عليه (وشرح المقاصد) للمحقق السعد التفتازانى (أيضا) كما أفادها الاولان وأفادهو السبعة المتقدمة (لكن) يفيدها الجميع (فى مبحث حدوث الاجسام) لا فى مبحث بطلان التسلسل كالسابقة فانها أفاد جميعها فيه شرح المقاصد وأربعة منها شرح المواقف وهذه الادلة الاخرى (منها) أى بعضها المأخوذ من (وهو) الدليل (الثامن) من أدلة بطلان التسلسل بالنسبة للعدد السابق والا فهو رابع فى شرح الكبرى واليوسى (ان كل فرد) من افراد السلسلة (يحكم بأنه فرغ) أى انقضى (قبله) فرد (غيره) منها اذ فراغ ما لا نهاية له قبل كل فرد ثابت لا شك فيه عندهم (ف) حينئذ لا يخلو (اما) يختار (ان تستمر سلسلة الاحكام) بالفراغ هكذا الى ما لا نهاية (فتكون) سلسلتها (أزلية) أى ليست مسبوقة (وهى مسبوقة) قطعا (بسلسلة) الافراد (المحكوم عليها) بالفراغ (لوجودها قبل) أى قبل ذلك الحكم ضرورة ان وجوده فرع وجود المحكوم عليه وما من محكوم عليه الا وقبله آخر فيكون هنا أزليان سلسلة الحكم وسلسلة المحكوم عليه (فيلزم) حينئذ (سبق الازلى) أى سلسلة المحكوم عليه (الازلى) أى سلسلة الحكم (وهو) محال لان ماهية الازلية عدم المسبوقية وتأخر سلسلة الحكم عن تلك يقتضى مسبوقيتها بها فتكون أزلية لا أزلية وذلك (تناقض اذ المتأخر ليس أزليا) ضرورة انه مسبوق (أو) يختار أن (تنتهى) سلسلة الاحكام (الفرد) من أفراد السلسلة الاخرى (لا يحكم) عليه (بأنه فرغ قبله غيره) فيكون لسلسلة الحكم أول وهو باطل قال السنوسى فى شرح الكبرى لانه يلزم عليه ان يوجد

عدد متناه فى نفسه لكن زدنا عليه واحدا فصار الجميع غير متناه و بطلان هذا اللازم ظاهر لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة شئ متناه والفرض ان المزيد عليه متناه أيضا فيكون مجموعهما متناهيا ضرورة فالحكم بأن المجموع غير متناه واضح البطلان اه (فتنقطع السلسلة لكن هذا) البرهان (انما يتم اذا لزم من سبق الفرد) أى افراد المحكوم عليه (للفرد) أى افراد الحكم (سبق المجموع) أى جملة الاولى (للمجموع) أى جملة الثانية ولا يلزم ذلك الا لو تناهت ليكون فرد من المحكوم عليه لا يتقدمه شئ من الاحكام (فتدبر) المقام فان هذا اللزوم قد لا يسلم كما عرفت (وحاول اليوسى) رحمه الله فى الجواب (الالتفات) أى النظر (للجنس) أى جنس الحكم والمحكوم عليه (المتحقق فى الفرد) أى فردهما حيث قال فى حاشية شرح الكبرى فيكون هنا قسمان أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه و يلزم سبق الثانى على الاول لكن سبق الازلى على الازلى محال فما أدى اليه محال وانما فرض الكلام فى الجنسين اذ هما الازليان عند الخصم وأما الاشخاص فحادثة غير أزلية وفاقا اه ثم ان لم نجر فى المناقشة على انه انما يتم اذا لزم الخ فلنجر (على ان التحقيق ان الحكم بل وصحته) هذا اشارة لقول السنوسى أول الدليل بدل ما هنا وهو يحكم بأنه فرغ الخ أن يصح فى كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله لا الى أول فى الاحكام اه أى ان افراد الحكم الذى هو اثبات فراغ ما لا نهاية له بل وصحتها (أمور اعتبارية لا ثبوت لها فى الخارج) زائدة على سلسلة المحكوم عليه حتى يكون هناك سلسلة أخرى مسبوقة وحاول اليوسى الجواب بما لم يظهر ثم قال وعلى الكلام مع ذلك ثلاثة أسئلة وهو أن يقال لا نسلم أن ذلك أمر ثبوتى وانما هو اعتبار سلمناه ولا نسلم ان سبق الافراد على الافراد يستلزم سبق الجنس على الجنس وانما ذلك لو تناهت ليكون كل فرد من

المحكوم عليه لا يتقدمه شئ من الاحكام سلمنا ولا نسلم ان سبق المحكوم عليه على الحكم سبق زمانى وانما هو ذاتى والسبق الذاتى لا ينافى القدم فهذه ثلاثة أسئلة وقد علمت ان الاولين يندفعان وان الثالث قوى تأمل نعم ضعف دليل من أدلة حوادث لا أول لها بل وبطلانه لا يضرنا شيأ لانها طرق كثيرة واحد منها يكفى فى المطلوب وقد تقدمت قواطع فى استحالة حوادث لا أول لها اه ويأتى معنى هذا للمحشى آخر البراهين الدليل (التاسع) من الادلة الاحد عشر (لزوم اجتماع الوجود) أى وجود الافراد فى الجملة (والعدم) أزلا (ضرورة ان كل فرد) من أفراد السلسلة (مسبوق بعدمه الازلى) وبيان التلازم كما بين السنوسى ان تقول كل واحد منها مسبوق بعدم لا أول له وتلك العدمات كلها لكونها لا ترتيب فيها مجتمعة فى الازل أى مشتركة فى الاتصاف بالازلية دفعة واحدة (وقدم) جنس (السلسلة يستدعى وجود الافراد) أى افرادها (فى الجملة) اذ الجنس لا يعقل وجوده الا فى فرد من افراده فيلزم أن يكون ذلك الفرد الجائز موجودا (أزلا) لكن عدمه السابق عليه أيضا أزلى لان عدم كل جائز أزلى مقدم عليه (ف) قد (اجتمع فى الازل وجود ذلك الموجود وعدمه) وهو محال ضرورة والسابق مع المسبوق العدم مع الوجود والمتناقضان الحدوث والازلية فان قالوا ان العدم قبل جميعها لزم ان لها أولا وهم يقولون لا أول لها هذا خلف وتهافت وفى اليوسى فلو فرضنا حركات حادثة فعدم كل واحدة سابق عليها أزلى اذ الحادث هو الذى لا وجود له فى الازل فيكون عدمه أزليا وتلك العدمات كلها أزلية اما أن تكون متقارنة فى الازل أو متقدم بعضها على بعض فيه أو تتأخر كلها عن الازل والقسمة حاصرة باطل تقدم بعضها على بعض فى الازل اذ لا ترتيب فيه كما بينا قبل وباطل تأخرها جميعا عن الازل والا لم تكن أزلية وكان وجود الحركة هو الازلى هذا

خلف فتعينت المقارنة وهو المطلوب اهـ (تدبر) ه فقد وقع فيه كلام للسعد ناقشه اليوسى فانظره والله أعلم الدليل (العاشر) من الاحد عشر (لزوم فراغ) أى انقضاء (ما لانهاية له) عددا قبل ماوجد منها الآن (وهو) أى فراغ ما لانهاية له (باطل) لان فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فسلسلة لا أول لها باطل أيضا (وربما اعترض) هذا (بأن الفراغ) أى فراغ ما لانهاية له (فيما لا يزال) أى من طرفنا (وعدم النهاية من طرف الازل) وهذا الاعتراض ذكره فى شرح المقاصد قال ومنها اى من الادلة انها لو كانت الحركة الماضية غير متناهية لامتنع انقضاؤها الان ما لا يتناهى لا ينقضى ضرورة واللازم باطل لان حصول اليوم الذى نحن فيه موقوف على انقضاء ما قبله ورد بالمنع فان غير المتناهى انما يستحيل انقضاؤه من الجانب الغير المتناهى اهـ (لكن يؤخذ من تقرير السنوسى) هذا البرهان (فى شرح الكبرى) عند الكلام على ابطال حوادث لا أول لها (دفع ذلك) أى الاعتراض المأخوذ من اعترض حيث قال يلزم على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل فى الوجود وفرغ من حركات الافلاك ونحوها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لانهاية له والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محالا على الضرورة ويلزم عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لانهاية له اهـ (وحاصله) أى الدفع المأخوذ من تقرير السنوسى (ان معنى حوادث لانهاية لها انه) أى الشأن أو المعنى (دخل فى الوجود حوادث) لانهاية لها (فقد حصرها الوجود) أى دخلت فيه (وفرغ منها) الاسهل فى موافقة كلام السنوسى السابق وفرغت حال كونها (متعينة) للفراغ (ما) أى أى وقت (وجدت) اذ فراغ ما لانهاية له قبل كل فرد ثابت لاشك فيه عندهم (فكيف) تفرغ و (تكون لانهاية لها هذا تناقض

وتهافت) ليس من تمة كلام السنوسى هنا بل ذكره فى مقام غيرهذا سبق ولنوضح كلامه بكلام قررعنه على شرح الكبرى انه اذا كان ماوجد الآن متوقفا على فراغ ماقبله وهكذا الى مالانهاية يلزم انه لايوجد الا اذا فرغ جميع ماقبله وهو جميع السلسلة وفراغ مالانهاية له محال أى من جهة المبدا فاتحدت الجهة للفراغ وعدم النهاية ولايصح الايراد الا لو علق الفراغ بفرد فقط مع انه علق بفراغ الجميع وهم يسلمون ذلك اهـ (وهذا) الكلام الذى علمته فى الدفع (له ارتباط) أى نوع مناسبة وتعلق ظاهر (بقول علماء المعقول كل ماوجد فى الخارج) من الماهيات (لابد أن يكون مشخصا) متميزا (عميزاته) ويسمى ماهية مخلوطة وبشرط شئ حيث أخذت مع قدر زائد عليها ووجودها فى الخارج مما لامرية فيه فان وجود الاشخاص فى الخارج بين لاسترة فيه وهى عبارة عن الماهية الكلية والتشخص فالماهية المخلوطة موجودة قطعا وتمامه فى شرح المواقف فانظره (ولذلك) أى لكون كل ماوجد الخ (منعوا) أى أحال العلماء (وجود الكلى فيه) أى الخارج عن الذهن الا فى ضمن فرد من أفراده لانه حينئذ ماهية مجردة وبشرط لاشئ وهى لاتوجد فى الخارج والا للحقها الوجود الخارجى والتعين فلم تكن مجردة عن جميع اللواحق الدليل (الحادى عشر) منها (وعليه نقتصر) فى الادلة المبطلة للتسلسل ولانزيد وان كان هناك أدلة أخرى تعلم من كلامهم كما قدمناه لك عن المواقف وشرحها لانها أقطع من غيرها على ان قاطعا يكفى فى رد الخصم تقريره (انه) أى الشأن (حيث كان كل فرد) من الافراد (حادثا) وفاقا لتسليمهم ان جميع الافراد حادثة (كان مجموع) أى جملة مافى (السلسلة حادثا) أيضا (قطعا ضرورة انه لاوجود للكل الا) بوجود (أجزائه) التى يتركب منها (ولا وجود للجنس الا) بوجود (افراده) المندرجة تحته وهذا

توسيع فى الدائرة والا فالمجموع كل متألف من أجزاء هى الآحاد لا كلى فانتفت السلسلة قال اليوسى ولا يصح لهم القول بانفكاك الجهة أى الحدوث باعتبار الاشخاص والازلية باعتبار الجنس لان كونها حوادث يقتضى الا أفراد منها فى الازل وكونها لا أول لها بحسب الجنس يقتضى ان هناك فردا أو افرادا فى الازل اذ فى ذلك يتحقق الجنس وهذا تناقض اهـ و يعزى للمحشى الاشارة لما ذكر من الادلة بقوله

تأثير طبق عدة محصورة * سبق انقسام الالف حكم العدم

فراغ مجموع بيان حسن * فى روضة حارت عقول الامم

هذا وقد أورد الملحدة على ما منعناه سؤالا (وألزمونا التسلسل) حيث قالوا ما ألزمتمونا من استحالة التسلسل فى الماضى يلزمكم مثله (فى المستقبل كنعيم الجنان قلنا) لهم فى دفعه (هذا) الذى ألزمتمونا به فى المستقبل (يرجع لعدم وقوف مقدورات القادر المطلق عند حد) وهو جائز لا استحالة فيه لعموم تعلق قدرته تعالى وارادته بكل ممكن على انه ليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر ومن حقيقته أن يكون له أول (و) أما (ما قلتم به) فهو (يرجع لوجود الممكن أزلا) فيكون أزليا لكن عدمه السابق عليه أزلى أيضا فاجتمع فى الازل مع الوجود (وهو محال بالطبع لا تتعلق به القدرة) ولا يعد نقصا فيها لانها لا تتعلق بالمستحيل تقريبه سيف قاطع لا يؤثر فى حجر فلا يعد نقصا فيه لان هذا ليس وظيفته (قال السنوسى فى شرح الكبرى والمثال الفارق) بين كلامنا وكلامهم الذى ضربه أئمتنا بين لا خفاء فيه فمثال كلامنا شخص (ملتزم قال لشخص) آخر لا (أعطيك درهما) فى زمن ما الاو(كلما أنفقته أعطيك بعد ذلك) درهما (آخر) فانه (لا ضرر فى ذلك) الالتزام ولا يتخلف حيث صدر ممن لا يخاف وعده ولا يمنعه مانع فكذا نعيم الجنان

(ومثال كلامهم أن يقول) ذلك الملتزم للآخر (لا أعطيك درهما الا اذا كنت أعطيتك قبله) درهما (آخر) الى ما لانهاية (وهذا) الالتزام (غير ممكن) لتوقفه على فراغ ما لانهاية له فكذا تسلسل الممكنات لما لا أول ولذا كرهذا المثال بلفظ المحقق السنوسي رضي الله عنه لنزيل عن لفظه هنا ادماجه ونختم تبركا به ما اشتدت اليه الحاجة قال وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه فمثلوا الاول بملتزم قال لا أعطى فلانا في اليوم الفلاني درهما حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الا الى أول فمن المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به في اليوم الفلاني محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لانهاية له بالاعطاء شيأ بعد شيء ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل للفلك مثلا الحركة في زماننا هذا او في غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيأ بعد شيء مما لانهاية له فالحركة للفلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمان المخصوص والحركة التي لا تتناهى قبلها نظير الدراهم قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفلك في هذا الزمان مثلا مستحيلا كما استحال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين المشخص وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مثلا مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ومثال ما ادعينا نحن في نعيم الجنة ما لو قال الملتزم لا أعطي فلانا درهما الا وأعطيه درهما بعده وهكذا الا الى آخر فهذا لا ريب لعاقل في جوازه اذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتدائه فان كان ممن لا يعرض له خلف في وعده ولا موت لذاته ولا عجز يمنع نفوذ قدرته وارادته فانا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به وليس ذلك الا لله

مولانا جل وعلا فهذا المثال لا تخفى مطابقته لما ادعيناه من نعيم الجنة للمؤمنين ولما ندعيه من عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم من الطبائعيين وسائر الكافرين فنسأله سبحانه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يارب العالمين اهـ وقد آن شكر هذه النعم والاعتذار عما طغى به القلم وانما يلتمس العذر من أهل المروءة والنهى ومن هم بلا ريب لا نصافهم نعم المنتهى وصلى الله على سيدنا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وأصحابه ما تليت الخواتم

(قال المؤلف رحمه الله) وقد وافق تمام تبييض هذا الشرح النافع ان شاء الله تعالى عشاء ليلة السبت المبارك لسبع مضين من شهر شعبان الذى هو من شهور سنة ١٢٦٤ ألف ومائتين وأربعة وستين من هجرة سيد المرسلين

تم تم

(يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة
الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء
واجبه الكفائي والعيني)

تم طبع هذه الدرة اليتيمة والحلة المفوفة الرخيمة المسماة (نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل) من حاشية خاتمة المحققين وامام المدققين والمتقنين العلم الشهير مولانا واستاذنا وسيدنا الشيخ محمد الامير الكبير على شرح سيدى عبد السلام اللقانى لمنظومة والده المسماة جوهرة التوحيد ويالها من بضة غيداء خطرت تميس بين عشاقها فاستلبتهم لبا وشغفتهم بفرط جمالها ودلالها حبا بنت فكر الشهم الذى لا يقدر قدره فضلا ونسيجة بنان الصنع الذى لا يدرك مداه نبلا أديب زمانه ونابغة آنه حلية العلماء الازهريين الاقدمين وزينة محررى الوقائع المصرية السابقين ذى الفضل الشهير العميم مولانا وأستاذنا الشيخ أحمد عبد الرحيم سقى الله ثراه صيب الرحمة وأسكنه بحبوحة دار النعيم والنعمة على ذمة الشاب الشهم الفطن الطبن النحرير الاديب الثقف اللقن الشيخ عبد الرحيم ابن أخي الاستاذ المؤلف رحمه الله وأفاض عليه شآبيب رحمته ورضاه * في ظل الحضرة الخديوية وعهد الطلعة الداورية حضرة من أحيا البرية فضله وأقام أود الرعية عدله عزيز الديار المصرية وحامى حمى حوزتها النيلية ولى نعمتنا على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق أدام الله دولته وأيد سطوته وصولته وكان هذا الطبع الجميل والشكل الجليل

بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المعزية في أواسط شوّال من عام
ثلاث بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على
أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
ومحبيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره
الغافلون
آمين